إشراك المجتمعات النازحة قسراً في عمليات العدالة الانتقالية

دليلُ المُمارسين

GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

International Coalition of
SITES of CONSCIENCE

التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) هو شبكة عالمية لمبادرات المتاحف والمواقع التاريخية والمبادرات الشعبية المكرسة لبناء مستقبل أكثر عدلًا وسلمًا من خلال إشراك المجتمعات في تذكر النضالات من أجل حقوق الإنسان ومعالجة تداعياتها الحديثة. تأسس التحالف عام 1999، ويضم الآن أكثر من 300 عضو من مواقع الضمير في 65 بلدًا. ويدعم التحالف هؤلاء الأعضاء من خلال سبع شبكات إقليمية تشجع على التعاون والتبادل الدولي للمعرفة والممارسات المثلى. المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة تعد من البرامج الرائدة للتحالف.

www.sitesofconscience.org

CSVR
Centre for the Study of Violence and Reconciliation

مركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR)

مركز دراسة العنف والمصالحة هو منظمة متعددة التّخصّصات، تقومُ رؤيتها على فهم العنف ومنع نشوبه، ومُداواةِ آثاره وبناء سلام مستدام على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية (أي القاريّة) كافّةً. تعملُ المنظّمة جنبًا إلى جنب وبالشّراكةِ مع القدرات المحلية في السّياقات الوطنية، لتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الّتي تنبثقُ من التجارب والحلول والمقاربات المحليّة في شأنِ العدالة. وفي السّياقات حيثُ تنتفي القدرات المحلية المُماثلة على المستوى الوطني، تُيسِّرُ مقاربةُ مركز دراسة العنف والمصالحة بناءَ تلك القدرات كما تُيسّر إقامة الشّراكات مع الجهات المعنيّة المحليّة في شأن العدالة الانتقالية، في سبيل ضمان استدامة العمل إلى ما بعد تنفيذِ المشروع ودعمِهِ. ويدعمُ المركزُ، أيضًا، عمليات العدالة الانتقالية الوطنية دعمًا تقنيًّا ويُيَسّر إشراك مختلف الأطراف المعنيّة بالعدالة الانتقالية، ومنها المجتمعات المتضررة ومجموعات الضحايا ضمنًا، في هذه العمليّات كما يُيسّر اشتمالها فيها. فعلى مدى السّنوات الثّلاثين المُنصرمة، تعاونَ مركزُ دراسة العنف والمُصالحة عن كثبٍ مع شركاءَ (وطنيين وإقليميين ودوليين) في سبيل تعميمِ عمليات العدالة الانتقالية المُجدية في مجموعةٍ من البلدان، وذلك من خلال الآليات الإقليمية كما من خلالِ المُنتديات العالميّة.

www.csvr.org.za

فانتانكا

فانتانكا هي منظّمة مجتمعٍ مدنيّ تقودُها النّساء وتصبّ تركيزها على الشّباب. تعتمدُ فانتانكا المُقاربات التّحويلية لمناصرةِ كُلّ من حقوق الصّحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الجندريّة، وحقوق المجموعات المهمّشة في غامبيا. وقد جدّت فانتانكا في عملِها في كلّ من المناطق الريفية والحضريّة في غامبيا، حيثُ تصدّت لِلعنف الجنسيّ والعنف القائم على النّوع الاجتماعي وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، وتحدّت الحواجز الإجتماعية والدّينية والثقافية والسّياسية الّتي تُزكّي عدم المساواة وعلاقات القوّة غير المتكافِئة. هذا وتساعدُ المنظمة الضحايا في التّأقلمِ مع الضّغوطات اليومية وفي عَيْشِ حياةٍ كريمة من خلال توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الإجتماعي لهم. أمّا عملُ المنظّمة في مجالِ العدالة الانتقالية، فيُركّزُ على ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والشّباب الذين انتُهكت حقوقهم أو مسّتْها الانتهاكات واستُقصُوا من عملية العدالة الإنتقالية. كذلك، تعملُ فانتانكا عن كثبٍ مع المهاجرين الاقتصاديين والعائدين إلى وطنهم. وتطلّعُ فانتاكا إلى بناء غامبيا حيثُ النساء والشباب مُقتدرونَ ومُمكّنون ويشيعُ تضمينهم على نحوٍ هادف في كافّةِ جوانب التنمية، لا سيّما في ما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها، وحيثُ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مرفوض.

www.fantanka.org

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

اليوم التّالي

اليوم التّالي هي منظّمة سورية غير ربحيّة تعملُ على مواجهة الإستبداد، ودعم التّحول الديمقراطي في سوريا. وهي تتبنّى قيم حقوق الإنسان حسبَما نصّت عليها المواثيق والعهود الدولية. تأسّست منظمة اليوم التّالي في العام 2012 على يدِ مجموعة من السّوريين مِمّن يمثّلون طيفًا كبيرًا من المعارضة السّورية. وترمي المُنظّمة إلى تسليمِ ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مقاليدَ المُطالبةِ بالمُحاسبة ونُصرة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. ويُشكّلُ هذا جزءًا من رؤية المنظمة ومفادها أنّ حقوق السوريين وسلامهم واستقرارهم وازدهارهم لا يمكن أن يتحقّق إلّا عبر عملية التحوّل الديمقراطي، وبرنامج وطني شاملٍ للعدالة الانتقالية، يرسي أسس العدالة والمصالحة. وتتفرّعُ المجالات الّتي تُعِدُّ لها المنظّمة البرامج والأنشطة، ومنها، المُحاسبة والسّلام والمصالحة وحقوق الإسكان والملكية والإصلاح الدستوري. إذًا، تعملُ منظّمة اليوم التّالي على تقوية المجتمعات السّورية وإرساء الأسس الكفيلة بإقامةِ مجتمعٍ مدنيّ يحامِي عن حقوق الإنسان، ويراقب الانتهاكات ويوثّقها، ويحاسب السّلطات على أفعالها.

www.tda-sy.org

SOS SAHEL SUDAN

منظمة أس أو أس (SOS) ساحل السودان

منظمة أس أو أس ساحل السودان هي منظمة وطنيّة غير حكومية تأسّست في العام 2010 ويزخرُ رصيدها بخبرةٍ طويلة ومشاركةٍ فعّالة مع المجتمعات الزراعيّة والرعويّة في السّودان، ورثتها عن منظمة أس أو أس ساحل – المملكة المتّحدة. في كانون الثّاني/ يناير من العام 2010، أصبحت منظمة أس أو أس الساحل السودان منظّمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية مسجلة لدى مفوضيّة العون الإنساني. امّا موظّفو المُنظّمة فجميعهم مواطنون سودانيّون، وهم يُحيطُونَ علمًا بسياقِ السودان، لا سيّما في ما يتعلّق بالتّدخلات في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والحدّ من النّزاع عليها، وكذلك في ما يخصّ سبل كسب العيش والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتدعم المنظمة النساء والرجال في السودان ليُدركوا حقوقهم وإمكاناتهم وكرامتهم وليؤمّنوا سبل كسب عيشهم واستدامتها.

www.sahelsudan.org

CODHES

مستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح (CODHES)

مستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح هي منظّمةُ مجتمعٍ مدني غير ربحية، تقومُ على تعزيز كرامة الإنسان وتصبّ جُلّ أعمالها على الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتّخفيف من وطأةِ الآثار الاجتماعية والبيئية وبناءِ سلامٍ مستقرّ ودائم. تعمل المنظّمة في خمسة مجالات برنامجية، هي: حقوق الإنسان، والأزمة الاجتماعية-البيئية، وبناء السّلام، والتمييز الهيكلي، والتعاون الإقليمي. ويقومُ عملُ المنظّمة على ستّة مبادئ توجيهية، هي: العدالة والوكالة في العرقِ الكونيّ والجندر، والديمقراطيّة، والأرض، والمجتمع، والعمل بدون إلحاق الأذى.

www.codhes.org

نُبذة عن الدّليل

يتناول هذا الدّليلُ، الصّادرُ في أيّار/ مايو من العام 2023، ظاهرة الهجرة القسريّة العالميّة ويسعى إلى تِبيان السّبل الّتي تُخوّلُ دمج أصوات طالبي اللّجوء واللّاجئين والنّازحين داخليًّا دمجًا مُجديًا في عمليات العدالة الانتقاليّة. ويستندُ هذا الدّليل إلى فهمٍ مفادُهُ أنّ الهجرة القسريّة هي تَبعةُ النّزاع والحكم الاستبدادي وانتهاكٌ في حدّ ذاتِها في آنٍ معًا، فيُقدّم مساراتٍ تؤولُ إلى العملِ مباشرةً مع مجتمعات المهاجرين قسرًا ضمن إطار العدالة الانتقالية.

لقد عملَ شركاء المبادرة العالميّة للعدالة والحقيقة والمصالحة، من خلال مشروع الهجرة القسريّة والعدالة الانتقالية، مع أربع منظمات تتعهّدُ بدعم المجتمعات والأفراد الّذين نزحُوا وتكبّدُوا مُعاناة الهجرة القسرية. وقد استُقِيَ كلُّ فصلٍ مِن العملِ الدّؤوب الّذي قدّمته المنظمات الأربع التّالية أسماؤُها: فانتانكا (غامبيا)، واليوم التّالي (سوريا)، ومستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح (كولومبيا)، ومنظّمة أس أو أس ساحل السودان (السودان). فمن خلالِ القيامِ بالإستشارات المجتمعية، والمصارحة الشّعبيّة، وتنفيذ مبادرات تخليد الذكرى، وإجراء البحوث وتحصيلِ المعارف التجريبية، ساهمت كلُّ منظمةٍ برؤى ثاقِبَة وأفكار مبتكرة تكلّلت، جميعُها، في هذا الدّليل.

وفي الختام، تجدرُ الإشارة إلى أنّ الدّليل هذا مُوجّهٌ إلى الممارسين الّذين يعملُونَ في مجالاتٍ شتّى، ويتعاملونَ مع الأفراد النّازحينَ وأبناء المجتمعات النّازحة أو يودّونَ مؤازرتهم خلالَ مسارِ عمليات العدالة الانتقالية. ونظرًا إلى أنّ الجهات الفاعلة في مجاليْ العمل الإنسانيّ وبناء السلام هي الأكثر احتكاكًا مع النّازحين، يُعدُّ هذا الدّليل مُنطلقًا بالنّسبة إلى الممارسين للشروعِ في تحرّي سُبلٍ تُتيحُ دمج العدالة الانتقالية في العمليات والهيكليّات القائمة حاليًّا. وعلى الرّغم من أنّ التّصدي لانتهاكات الهجرة القسرية وتشريد المواطنين هو أمرٌ يحظَى بإقرارٍ وتسليمٍ مُطلقَيْن ضمنَ ميدان العدالة الانتقاليّة، لم يُترجم هذا الإقرارُ بعدُ مُشاركةً مُجديةً للمهاجرين قسرًا في عمليات العدالة الانتقالية الوطنية في مواطِنهم. ويُلقي الإخفاق في معالجة المظالم النّاجِمَة مِن النّزوح بظلالِهِ الوخيمةِ على نزاهة عمليات العدالة الانتقالية وعلى غايتها الأسمى المُتمثّلة في تحقيق السّلام. لذا، يرمي هذا الدّليل إلى الشّروع في سدّ هذه الفجوة، كما يرمي إلى التّفاعل مع شريحةٍ واسعة من الممارسين الّذين يقطعونَ على أنفسهم عهدًا بنُصرةِ مجتمعات المهاجرين قسرًا لنيلِ احتياجاتها الكاملة.

شكرٌ وتقدير

المؤلّفون الرّئيسُون: منظّمة فانتانكا يُمثّلها كلٌّ مِن مريما جبرته وإمران دربو، ومنظّمة اليوم التالي يُمثّلها هناء مكحالة، ومنظمة أس أو أس ساحل السودان يُمثّلها كلٌّ مِن صالح الدوما آدم وعبد المجيد يحيى عبد الرحمن، ومستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح يُمثّلها كلٌّ مِن ماركو روميرو وفرانسي باربوسا.

جمعت هذا الدّليل وحرّرته وشاركت في تأليفه المُستشارة المُستقلّة صوفي بوود.

وقد ساهمَ في إعدادِ هذا الدّليل كلٌّ مِن: ياسمينا براندكوفيتش (مركز دراسة العنف والمصالحة)، وسمية محمد (مركز دراسة العنف والمصالحة)، وكاميلا بانزاغواندو (التّحالف الدّولي لمواقع الضّمير) وباروشا نايدو (التّحالف الدّولي لمواقع الضّمير).

أنجزَ الرّسومات التّوضيحيّة: إغناطيوس أدي جوناوان.

www.gijtr.org

جدول المحتويات

نبذة عن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR).....4

المقدّمة 9
الهجرة القسريّة والعدالة الانتقالية 10
لمحة عن المشروع 13
الدّليل، أساسُهُ المنطقيّ ومسار إعداده 15
المبادئ التوّجيهيّة 16
عدم إلحاق الأذى 16
المُحاسبة 18
الاشتمال 19
مَحْوَرة الضّحايا والناجين 21

التقييم 23
السّياق 24
الجهات الفاعلة والأطراف المعنيّة 28
تجربة منظّمة فانتانكا في إجراء تقييمات مستهدِيَة بالمجتمع 27
الدّوافع 31
القوى المحرّكة والإتجّاهات 34
الآثار 35
الإحتياجات 35
المداخل 36
المنهجيّة 36
تجربة منظمة أس أو أس ساحل السّودان في التّمثيل خلالَ عمليّة التّقييم ... 38
قراءات وموارِدُ أخرى 39
تحليل النّزاع 39
تقييم الاحتياجات 39
تحليلُ الحالة 39

المشارَكة 41
فتح الأبواب 42
التعبئة وإقامة الروابط 43
تجربة مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح في تيسيرِ المشاركة المُجدية 43
إنشاء مساحات آمنة 45
التّوعية 45

بناء القدرات 46
تيسير العمل 46
إدارة التّوقّعات 46
التنّسيق 47
تجربة منظّمة أس أو أس ساحل السّودان في بناء الثّقة من خلال المشاركة .. 47
الرّصد والتقّييم 48
قراءاتٌ وموارد إضافيّة 49
طرائق التيسير 49
الرصد والتقييم 49

التوثيق 51
الغايات 54
المعلومات 54
المنهجيّة 56
تشكيل فريق التوّثيق الخاص بك وتجهيزه 57
إشراك المشاركين 58
المخطّط الزّمنيّ 59
التخزين ونظام الاسترجاع 59
تجربة منظّمة اليوم التّالي في توثيق الثّورة السّوريّة 59
استخدام المعلومات 59
قراءاتٌ وموارِدُ إضافيّة 61
تجربة منظمة فانتانكا في التوثيق القائم على الفنون 62

المناصرة 65
التصّميم 66
حدِّد المشكلات والثّغرات الخاصّة 66
تجربة منظّمة اليوم التّالي في المناصرة البحثيّة 67
أعدِد خريطة لأنشطة المناصرة التّاريخيّة والحاليّة 70
حدِّد شرائح الجمهور المستهدفة 70
طوّع الاستراتيجيّة بحسبِ كلّ شريحةٍ من الجمهور على حدة 71
تجربة مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح في أهميّة المناصرة الجماعيّة ... 71
ضَع الميزانيّة وخطّة العمل 73
قيِّم 73
قراءاتٌ وموارِدُ إضافيّة 74

الخلاصة 76

نبذة عن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR)

توجد في جميع أنحاء العالم دعوة متزايدة نحو العدالة والحقيقة والمصالحة في البلدان التي تلقي فيها موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بظلالها على المراحل الانتقالية من الأنظمة القمعية إلى أشكال الحكم التشاركية والديمقراطية. ولتلبية هذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) في أغسطس 2014.

وتسعى المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة إلى التصدي للتحديات الجديدة في البلدان التي تشهد نزاعًا أو تمر بمرحلة انتقالية وتكافح مع موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الحالات المستمرة منها. ويقود التحالف المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، التي تضم ثمانية شركاء تنظيميين آخرين:

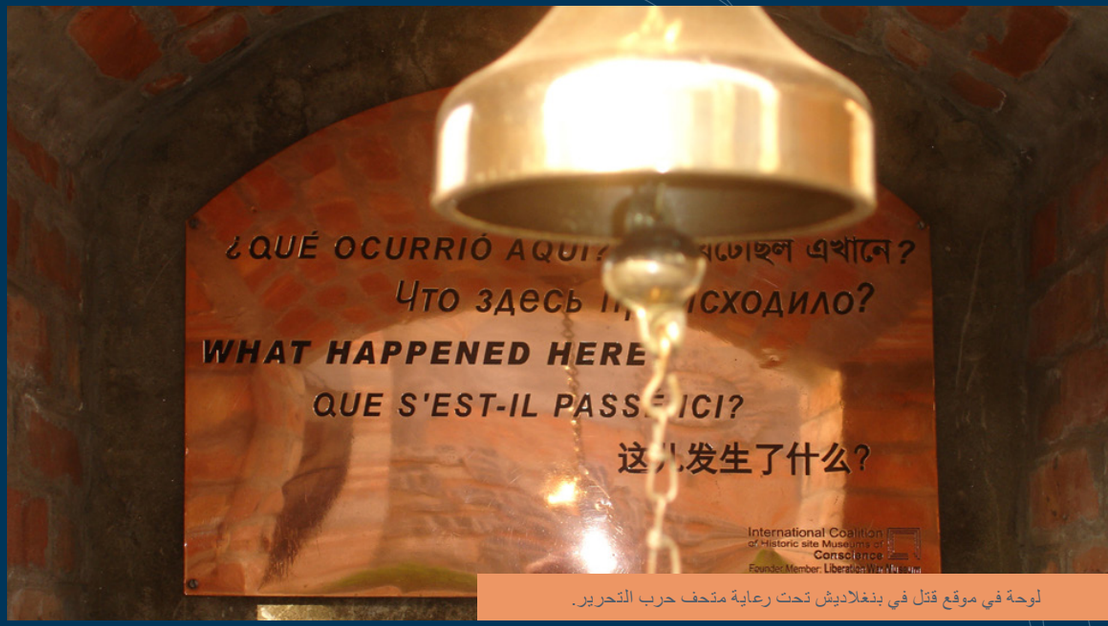

لوحة في موقع قتل في بنغلاديش تحت رعاية متحف حرب التحرير.

- مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية (ABA ROLI)، الولايات المتحدة؛
- منظمة آسيا للعدالة والحقوق (Asia Justice and Rights, AJAR)، إندونيسيا؛
- مركز دراسات العنف والمصالحة (Centre for the Study of Violence and Reconciliation, CSVR)، جنوب أفريقيا؛
- مركز التوثيق الكمبودي (Documentation Center of Cambodia, DC-Cam)، كمبوديا؛
- مؤسسة (Due Process of Law Foundation (DPLF، الولايات المتحدة؛
- جمعية غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (Fundación de Antropología Forense de Guatemala, FAFG)، غواتيمالا؛
- مركز القانون الإنساني (Humanitarian Law Center, HLC)، صربيا؛
- مؤسسة (Public International Law & Policy Group (PILPG، الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة أعضاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR)، يستغل التحالف المعرفة والروابط المجتمعية الدائمة لأعضائه الذين يزيد عددهم عن 300 عضو في 65 دولة لتعزيز نطاق أعمال المبادرة وتوسيعه. ويتولى شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR)، جنبًا إلى جنب مع أعضاء التحالف، وضع وتنفيذ مجموعة من أنشطة برامج الاستجابة السريعة ذات التأثير العالي، باستخدام كل من النهج التصالحية والجزائية للعدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتشمل خبرات وتخصصات المنظمات المشتركة في المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) ما يلي:

- قول الحقيقة والمصالحة وتخليد الذكرى وغيرها من أشكال الذاكرة التاريخية؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- التحليل الجنائي والجهود الأخرى المتعلقة بالمفقودين والمختفين؛
- مناصرة الضحايا مثل تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، والدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة تخفيف الصدمات؛
- تقديم المساعدة الفنية إلى نشطاء ومنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتهم لتعزيز عمليات العدالة الانتقالية والمشاركة فيها؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛
- ضمان العدل بين الجنسين في كل هذه العمليات.

قادت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) حتى الآن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من البلدان فيما يتعلق بوضع وتنفيذ مشاريع التوثيق وقول الحقيقة؛ وأجرت تقييمات لقدرات تخليد الذكرى والتوثيق والدعم النفسي الاجتماعي للمنظمات المحلية؛ وقدمت للناجين في آسيا وأفريقيا ومناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التدريب والدعم والفرص للمشاركة في تصميم مناهج العدالة الانتقالية المركزة على المجتمع المحلي وتنفيذها. ونظرًا لتنوع الخبرات والمهارات بين شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) وأعضاء شبكة التحالف، يوفر البرنامج للبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب مع تعزيز المشاركة المحلية وبناء القدرات الخاصة بشركاء المجتمع.

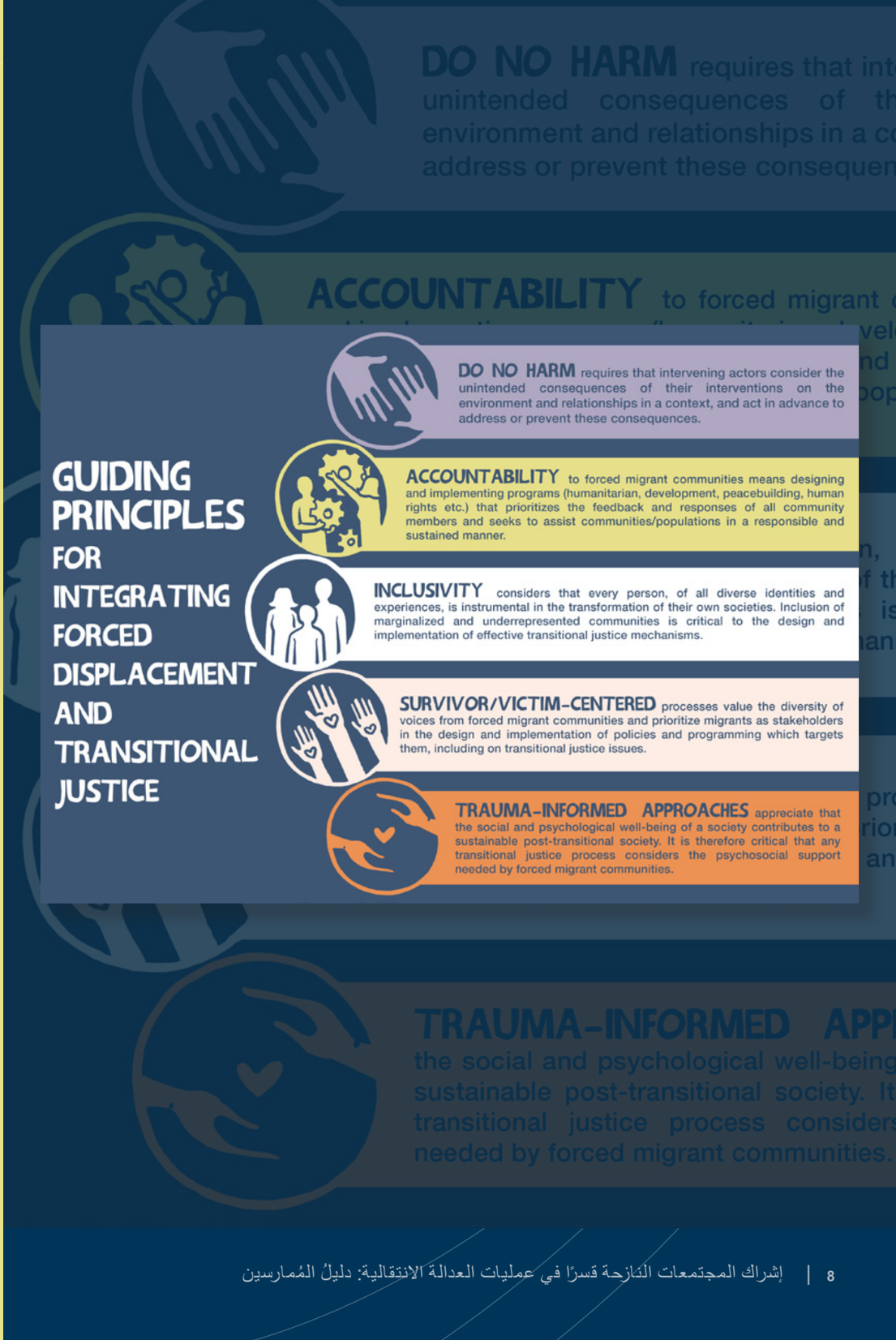

المقدّمة

تُقرُّ آليات العدالة الانتقالية القائمة اليومَ، إلى حدٍّ ما، بالحاجة إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالهجرة القسرية، بيدَ أنَّ الإقرارَ هذا لم يُثمر بعدُ مشاركةً مُجديةً للمهاجرين قسرًا – أي اللّاجئين، والنّازحينَ داخليًّا، وطالبي اللّجوء – في عمليات العدالة الانتقالية الوطنيّة في مواطِنهم. فالغالبية العُظمى من المهاجرين قسرًا تظلُّ مقصيّةً من هذه العمليات، حتّى وإن أُقِرَّ بِمظلوميّتهم وبوقوعِهم موقعَ الضّحيّة.

يُعدُّ هذا الدّليلُ عنصرًا مِن مشروعِ المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة الأشمل حول الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية الّذي يرمي إلى تَيسيرِ دمجِ الهجرة القسرية، بصفتِها موضعَ تركيزٍ، في سياسات العدالة الانتقالية وعملياتِها، كما يرمي إلى ضمانِ مشاركة المهاجرين قسرًا في عمليات العدالة الانتقالية الوطنية واشتمالهم فيها على حدّ سواء.

يسعى الدّليلُ إلى تزويدِ الممارسين وواضعي السّياساتِ بإرشاداتٍ عمليةٍ وسهلةِ التّطبيق حولَ الطّرق المُثلَى الآيلة إلى إشراك مجموعات المهاجرين قسرًا في التّخطيطِ لِلتدخلات في شأنِ الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية كما في تنفيذِها أيضًا. وقد تشارَكت في تأليفِ هذا الدّليل أربعُ منظمات وطنية يزخرُ رصيدها بخبرةٍ وفيرةٍ في العمل مع مجموعات الهجرة القسريّة وهي: اليوم التالي (سوريا)، وفانتانِكا (غامبيا) ، وأس أو أس ساحل السودان (السودان)، ومستشاريّة حقوق الإنسان والنزوح (كولومبيا)، لذا، فالدّليلُ هذا مُستمدٌّ مِن تجاربِ المنظّمات آنفة الذّكر التّطبيقيّة الكثيفة. وهو يقرُّ إقرارًا حاسمًا بأهمية دمج مقاربةٍ واعية لِلصدمات ومُتمحورةً حولَ النّاجين في أيّ تدخّل يُخطّطُ لهُ في شأن الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية.

في مُستهلّ الدّليل، لمحةٌ موجزة عن الهجرة القسرية، والعدالة الانتقالية، ومشروع المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة يليها مُخطّطٌ يُبيّنُ المبادئ التوجيهية الكُبرَى الّتي تسري على كلِّ فصلٍ من فصول الدّليل المحوريّة الأربعة. فيغطّي الفصلُ 1 التقييم؛ والفصلُ 2 المشاركة؛ أمّا الفصل 3 فيتناولُ التوثيق؛ والفصلُ الرّابع المُناصرة. والفصولُ هذه تتداخلُ في ما بينها وتُقدّم، عندَ الفراغ من قراءتِها كلّها، إرشاداتٍ شاملة حول العناصر الأساسيّة الّتي يجب مراعاتها عند تصميم أي تدخّل في شأن الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية وعندَ تنفيذه على حدّ سواء. وتختتمُ كلّ فصلٍ فقرةٌ مُخصّصة للاستفاضة بالقراءة، ويُسلّطُ فيها الضّوء على أدواتٍ مُعدّة سابقًا ومُناسِبَة للسياق يستطيعُ القرّاء الإستعانة بها.

الهجرة القسريّة والعدالة الانتقالية

تُعرّف المنظّمة الدّولية للهجرة، الهجرة القسريّة، أو التّهجير بأنّه تحرّك الأشخاص الذين أُرغموا أو أُجبرُوا على الفرار أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم الإعتيادية، لا سيّما إن كانَ ذلكَ نتيجةً أو تجنّبًا لتبعاتِ النّزاع المُسلّح أو حالات العنف المُعمَّم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو تلك الّتي هي مِن صنع الإنسان.[1]

أمّا العدالة الانتقالية فتُعرّفها الأمم المتحدة على أنّها كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات الّتي يبذلها المجتمع لتفهم تركة الماضي من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة.[2]

وقد شدّد الاتحاد الأفريقي في سياسته للعدالة الانتقالية لِلعام 2019 على الطبيعة الكُلّية والتحويلية الّتي تتّسمُ بها العدالة الانتقالية، وعرّفها على أنّها مُختلف تدابير السّياسات والآليات المؤسّستيّة (الرّسميّة والتّقليدية أو غير الرّسميّة) الّتي تعتمدها المجتمعات، من خلالِ عملية تشاوريّة شاملة، من أجل التّغلّب على انتهاكات، وانقسامات، وتفاوتات الماضي، وتهيئة الظروف من أجلِ تحقيق الأمن والتّغيير الديمقراطيّ والاجتماعي-الاقتصاديّ على حدّ سواء.[3]

أمّا في إطارِ هذا الدّليل، وبغية خدمةِ أغراضِهِ، فَيشملُ مفهومُ العدالة الانتقالية كلًّا من تَعرفَيْ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويُقرّ بأنّها مجالٌ لا يزالُ قيد التّطوّر. والجديرُ بالذّكر أنَّ عمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة يرقَى إلى حدّ وضعِ خدمات الصّحة النّفسية والدّعم النّفسي والاجتماعي في مُقدّمةِ العدالة الانتقاليّة ويُدركُ أهمية دمج هذه الخدمات في الآليات والعمليات كافّة الّتي تُنفّذ في سياقٍ ما. ففي نهاية المطاف، يجب أن يرجعَ إلى النّاجين أنفسهم تعريفَ ماهيّة الانتقال العادل وتحديد التّدابير الخاصّة الواجب اتّخاذُها في سياقهم (أو سياقاتهم).

ترتبط الهجرة القسرية ارتباطًا وثيقًا بالعدالة الانتقالية، لكنَّ العلاقةَ القائمةَ بينهما لم تستقطِب سوى اهتمامٍ ضئيلٍ بين صفوفِ الأكاديميين والممارسين. فالعدالة الانتقالية، باعتبارِها مجالًا آيلًا إلى معالجة إرثِ النّزاع والعنف الاستبدادي وإلى منع تكرارهما، تُقدّمُ طيفًا من الآليات والمقاربات الّتي تُعتبرُ ضروريّةً في الاستجابة لإحتياجات المجموعات النّازحة قسرًا طويلة الأجل. وغالبًا ما تشهدُ السّياقات حيثُ تُبذلُ مساعٍ حثيثة لتحقيق العدالة الانتقالية عقبَ نزاعٍ مسلحٍ و/أو حكمٍ استبدادي، نزوحَ أعدادٍ كبيرة من النّاس، الّذي يكون إمّا نتيجة مباشرة للسّياسات المُتّبَعة أو نتيجة ثانوية للنّزاع وأعمال العنف. وكثيرًا ما يتعرّض النّازحون قسرًا لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، سواء في مواطنهم أو في الأماكن المنزوح إليها. لذا، من شأنِ تلبية احتياجات هذه المجتمعات المُلحّة وطويلة الأجل، وبلورةِ فهمٍ أدقّ للعلاقةِ القائمة بين المجتمعات المضيفة والمجتمعات المهاجرة قسرًا أن يؤديَا دورًا محوريًّا في ضمانِ استدامة السّلام والاستقرار في مرحلةِ ما بعد النّزاع. ومن الأهميّة بمكان أن تُدرجَ أصوات المجتمعات المهاجرة قسرًا في صميمِ أيّ عملية عدالة انتقالية مقترَحَة، وأن تولَى نُصرة حقوقِهم الأولويّةَ في جميع الأحوالِ بعدَ النزاع.[4]

صدَرَ في العام 2012، منشورٌ اشتركَ في إعدادِهِ المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومشروع مؤسّسة بروكينجز- كلية لندن للاقتصاد المعني بالهجرة الداخلية، نظرَ مليًّا في العلاقة القائمة بين النزوح والعدالة الانتقالية.[5] وقدّمت الدّراسةُ توصيتين أساسيّتَيْن ومرتبطَتَيْن أحدهما بالأخرى: تنصّ أوّلهما على وجوبِ أن تتضمّنَ الاستجابات للنزوح في السّياقات الانتقاليّة وسياقاتِ ما بعدَ النزاع آلياتِ العدالة الانتقالية على نحوٍ عمليٍّ أكثر، في حين تنصُّ ثانيهما على وجوب أن تعالجَ تدابير العدالة الانتقالية مشكلةَ النزوح وأن تشملَ عملياتُها أولئك الذين أُجبروا على هجر بيوتهم.[6]

ومنذُ أن أُنجزَ مشروع المركز الدولي للعدالة الانتقالية-مؤسّسة بروكينغز-كلية لندن للاقتصاد، شحّت الأبحاث الّتي أُجريَت حول الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية. ففي العام 2022، توصّلَ ملخّصٌ بحثيّ أعدّه مركز دراسة العنف والمصالحة حول الهجرة القسرية بصفتها مسألةَ عدالةٍ انتقاليةٍ، إلى استنتاجٍ مفادهُ أنَّ آليّات العدالة الانتقالية لا تزالُ تعالج الهجرة القسرية بطرقٍ محدودة.[7] ويُعزى هذا القصور إلى تشبّثِ واضعي السّياسات والممارسين في اعتبرهم الهجرة القسرية مسألةً إنسانية بحتة، على غيرِ صلةٍ وثيقة بعمليات بناء السّلام الأوسع نطاقًا. ويؤكّد الملخّص البحثي أنّ المقاربة الإنسانيّة لا توفّر علاجاتٍ ناجِعَة للانتهاكات الّتي تكبّدها المُهاجرُونَ قسرًا، وهي نادرًا ما تتعاملُ مع الآثار الجسدية والنّفسيّة والاجتماعية والاقتصادية النّاجمة مِن تلك الانتهاكات الّتي قد تكونُ عواقبُها مديدة ومتوارثة

جيلًا عن جيلٍ. ففي الحالات التي حاولَت فيها عمليات العدالة الانتقالية الوطنية إلى معالجة قضية الهجرة القسريّة، ومنها، مثلًا، لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضّرر في غامبيا، وجبَ عليها النّضال بشدّة في سبيلِ ضمان مشاركة ضحايا الهجرة القسريّة وعكسِ احتياجاتهم ومطالبهم.[8]

صحيحٌ أنَّ تقدّمًا ضئيلًا قد أُحرِزَ في شأنِ الإقرارِ بالهجرة القسرية مسألةَ عدالةٍ انتقالية وفي شأنِ شملِ مختَلف أصوات المهاجرين قسرًا في عملياتِ العدالة الانتقاليّة، إلّا أنّ الغالبية العظمى من النّازحين لا يزالون مقصيينَ مِن عمليات صنع القرارات الّتي تمسّهم. ويبقى معظمُ المهاجرين قسرًا على هامشِ عمليات السلام والإنتقال السياسي والآليات الأخرى الّتي من شأنها أن تَسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بكرامةٍ وبأمان و/أو بالاندماج في مواقعَ جديدةٍ بنجاح.

لمحة عن المشروع

أطلقَ كلٌّ مِن مركز دراسة العنف والمصالحة والتحالف الدولي لمواقع الضمير، من خلال المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، مشروعَ الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية في كانون الثّاني/يناير من العام 2021. وقد صُمّمَ هذا المشروع بهدفِ دمج الهجرة القسرية، بصفتِها موضعَ تركيزٍ، في سياسات العدالة الانتقالية وعملياتِها، كما بهدفِ ضمانِ مشاركة المهاجرين قسرًا في عمليات العدالة الانتقالية الوطنية واشتمالهم فيها على حدّ سواء.

استهلَّ الشركاءُ المحليّون في كلٍّ من سوريا وغامبيا والسودان المشروعَ بإجراءِ دراسات حالات فرديّة، كانَ من شأنها أن شكّلَت منظارًا مُهمًّا خوّلَ تحليل أوجه التشابه والاختلاف في دوافع الهجرة القسرية وتأثيراتها في السّياقاتِ الثّلاثة قيد الدّرس. وقد استطاعَت دراسات الحالات هذه، من خلالِ تخطّي نطاقِها حدودَ المقاربات الإنسانيّة في معالجةِ المظلوميّة وانتهاكات حقوق الإنسان، أن تُمعنَ النّظر في الهجرة القسرية على اعتبارِها مسألةَ عدالةٍ انتقالية وفي مدَى دمجها في عمليات العدالة الانتقالية، ثمّ طرحت توصيات تؤول إلى تحسين الاستجابات للهجرة القسرية.[9]

توسّع نطاق المشروع في العام 2022 حينَ وُجّهت دعوة إلى الشّركاء المحليّين والمجتمعات النّازحة لإقامةِ مشاوراتٍ مجتمعيةٍ حولَ الحاجاتِ إلى العدالة الانتقالية، وذلكَ باعتمادِ آليات العدالة الانتقالية على المستوى المحليّ. فاستندَت منظّمات اليوم التّالي (سوريا) وفانتانكا (غامبيا) و أس أو أس ساحل السّودان (السودان) ومستشاريّة حقوق الإنسان والنزوح (كولومبيا) إلى طرائق تخليد الذكرى والمصارحة القائمة في المجتمعات المحلية في سبيلِ رسم خريطةٍ واضحة المعالم تُبيّنُ احتياجات المجتمعات النازحة الّتي تلحّ الحاجة إليها في الوقت الرّاهن ويُمكنُ فهمها ضمن إطار العدالة الانتقالية. وفي هذا الصّدد، صُبَّ تركيزٌ خاص على هيكليات الدّعم الداخليّة الّتي أنشأتها المجتمعات وعلى كيفيّةِ تسخيرِها من أجلِ إيجادِ مسارات آمنة واشتماليّة تكفلُ تمثيل المجتمعات النّازحة والاعتراف بها في عمليّات المصارحة وجبر الضّرر وإصلاح القطاع الأمنيّ وفي عملياتٍ أخرى ذات الصلة.

الدّليل، أساسُهُ المنطقيّ ومسار إعداده

يكمنُ في صميم هذا المشروع، الإقرارُ بأنّ المجتمعات الّتي واجهت الانتهاكات المتعلقة بالهجرة القسرية هي الأقدرُ على هَدْيِ مسارِ السّياسات والتّدخلات الرّامية إلى الاستجابة لاحتياجاتها.

بعدَ الفراغ من المشاورات المجتمعيّة، دُعِيَ كُلُّ شريكٍ محليّ إلى أن يحضرَ وجاهيًّا حلقة عملٍ عنِ الكتابة كي يقودَ عمليّة ابتكارِ مجموعة الأدوات العمليّة المُخصّصة للممارسين وواضعي السياسات، الّذين يعملون مع اللاجئين والنازحين داخليًّا وطالبي اللجوء. وتُستمدُّ هذه الأدوات مِن الخبرات التطبيقية الغنيّة الّتي تمتلكها المنظّمات الشّريكة، وهي تُقدّمُ إرشاداتٍ عملية وسهلةِ الاستخدام حولَ السّبل المُثلى لإشراك المجتمعات المتضرّرة في تخطيطِ التّدخلات في شأن الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية.

أثناء حلقة العمل المخصّصة للكتابةِ الّتي دامَت ثلاثة أيّام، عرضَ ممثلو المنظمات المشاركة مجالاتِ عملهم المختلفة في التّعامل مع مجتمعات المهاجرين قسرًا، وشرعوا في رسمِ خريطةٍ تُبيّنُ كيفيّة إشراكِ هذه المجتمعات ضمن إطار العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا. ومنذ اليوم الأوّل، قام مركز دراسة العنف والمصالحة والتّحالف الدّولي للعدالة الانتقاليّة، بمساعدة أحد المُستشارين، بتوليفِ أفكارِ الشّركاء المحليين وبتَيسير المناقشات حولَ كيفية صبِّ خبرةِ كلِّ منظمة ومعارفِها في شكلِ مبادئ توجيهية وأدواتٍ عمليّة لتتمكّن الجهات الفاعِلَة المُهتمّة من استخدامِها على نطاقٍ أوسع. وعلى مدار اليومَيْن الثّاني والثّالث من حلقة العمل، تشارَكت المجموعة في وضعِ تصميم الفصول الموضوعية وصياغةِ مخطّطها وتنقيحهِ، وقد استندَت كلُّ منظّمة، في ذلكَ، إلى معارفِها التجريبية ودوّنَت كيفيّة تنفيذها الاستجابات العمليّة لإحتياجات مجتمعات المهاجرين قسرًا، المُتراوحة من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل. وفي اليوم الأخير من حلقة العمل، أوكِلَت كلُّ منظّمة مشاركة، مهامَ كتابةٍ إضافيّة، واتّفقت المجموعة على المواعيد النّهائية لتقديم المساهمات. وعلى مدَى أربعة أشهر، تابعَ الشّركاء المحليون العملَ عن بُعدٍ على إعدادِ الدّليل، بمؤازرة من التّحالف الدّولي لمواقع الضّمير ومركز دراسة العنف والمصالحة والخبير الإستشاري. ففي هذا الوقت، قام كلّ شريك بالكتابةِ والتّنقيح وتقديم التّعقيبات الّتي أثمرَت هذا الدّليل. ونظرًا إلى أنَّ التّشاركَ في التّصميم والكتابة يتطلّبان وقتًا طويلًا، كانَ من الضّروريّ ضمان التّعلّم عبر المناطق وتوفير منصّة للأشخاص القائمينَ بالعمل حتّى يتمكّنوا من الكتابةِ على شاكلةِ الخبراء. وتُعدُّ الإرشادات المُستخلصة من هذا العمل إحدى مُخرجاتِ هذا المشروع الأساسيّة، وهي استُمِدَّت مباشرةً من عمل الشّركاء المحليين مع الأفراد والمجتمعات الّتي ترزحُ تحتَ تأثيرات الهجرة القسرية. ومعنى ذلكَ أنَّ المشروعَ استطاعَ أن يوفّر قناةً حيويّة تُولي معارف الشّركاء والمجتمعات المحلية الأولويّة القُصوى.

يسلّطُ هذا الدّليل، والمبادىء توجيهية المُنبثقة منه، الضوءَ على مكامِن الإبداع والمعرفة الّتي تتمسّكُ بها المنظمات المحليّة في الاستجابة لِاحتياجات مجتمعاتها. لذا، صُمِّمَ هذا الدّليل للممارسين من مختلف المجالات – ومنهم الجهات الفاعلة في مجالِ العدالة الانتقالية، والعمل الإنسانيّ، وبناء السّلام، والتّنمية- الّذين يعملون حاليًا مع مجتمعات المهاجرين قسرًا أو يتطلعون إلى التّعاملِ معها. ويَرمي الدّليل إلى إبراز الأثر الإيجابي، الّذي يُمكن المنظمات المحليّة أن تُحقّقه من خلالِ دمجِها المسائل المُتعلقة بالهجرة القسرية في إطار العدالة الانتقالية. ويُمكنُ أن يقومَ هذا الدّليل مقامَ مرجعٍ مفيدٍ بالنّسبة إلى المنظمات الوطنية و/أو الدّولية الّتي ترغب في تحسين إدماج العدالة الانتقالية والهجرة القسرية في برامجِها.

المبادئ التّوجيهيّة

في معرضِ العملِ على كتابةِ هذا الدّليل وتطويره، حدّدت المنظمات المشاركة أربعة مبادئ عُليا هي بمثابةِ محاورَ عابِرَة ومُتداخِلَة تسري على كلّ فصلٍ من الفصول الموضوعيّة الأربعة، وتُسدِي نصائحَ عامّة حول المقاربات الرئيسة في شأنِ تصميم البرامج، وتنفيذ التّدخلات الرّامية إلى دمج قضايا الهجرة القسرية في عمليات العدالة الانتقالية.

انتُقِيَت المبادئ التوجيهية الأربعة (وهي عدم إلحاق الأذى، والمُحاسبة، والاشتمال، ومَحْوَرَة الضّحايا والناجين) كونها، جميعها، جزءًا لا يتجزّأ من الضّمانةِ بأن يعتمدَ تصميم البرامج أو السياسات مقاربةً واعية لِلصدمات ومُتمحورَة حولَ النّاجين. ويكمنُ في صلبِ هذه المقاربة الإقرارُ بأنَّ معالجة تبعات النّزاع العنيف النفسيّة والاجتماعية في السّياقاتِ الّتي تحاول التّعامل مع إرثِها من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للحقوق، أمرٌ في غاية الأهميّة بالنّسبة إلى الأفراد والجماعات والمُجتمعات الّتي تسعى إلى تصفية حسابِ الاعتداءات الماضية ومنع تكرارها. وعندَ تطبيقِ هذه المُقاربة عمليًّا في تصميم البرامج والسياسات وتنفيذها، لا بُدّ من الاستثمار في تحسينِ رفاه المهاجرين قسرًا خلال هذه العمليات، وفهمِ صدماتِهم ممّا يُتيح تحسين الإستجابة لها.

عدم إلحاق الأذى

تشيرُ مقاربة عدم إلحاق الأذى إلى تطبيقِ تحسّس النّزاع تطبيقًا عمليًّا. فتحسّسُ النّزاع يُقرُّ بأنَّ المعونة – أكانت في مجال العمل الإنسانيّ أم التنمية، أم بناء السلام أم حقوق الإنسان – قد تُسبّب آثارًا إيجابية وسلبية، مُتعمّدة أم غير مُتعمّدة على حدّ سواء. لذلك، تتطلّبُ مقاربة عدم

إلحاق الأذى، أن تأخذَ الجهات الفاعلة المعنيّة في الاعتبار، العواقبَ غير المُتعمّدة المُترتّبة عن تدخّلاتها في العلاقات القائمة بين مجموعات الناس في سياق مَا وأن تبادر لِلتصدّي لها.[10]

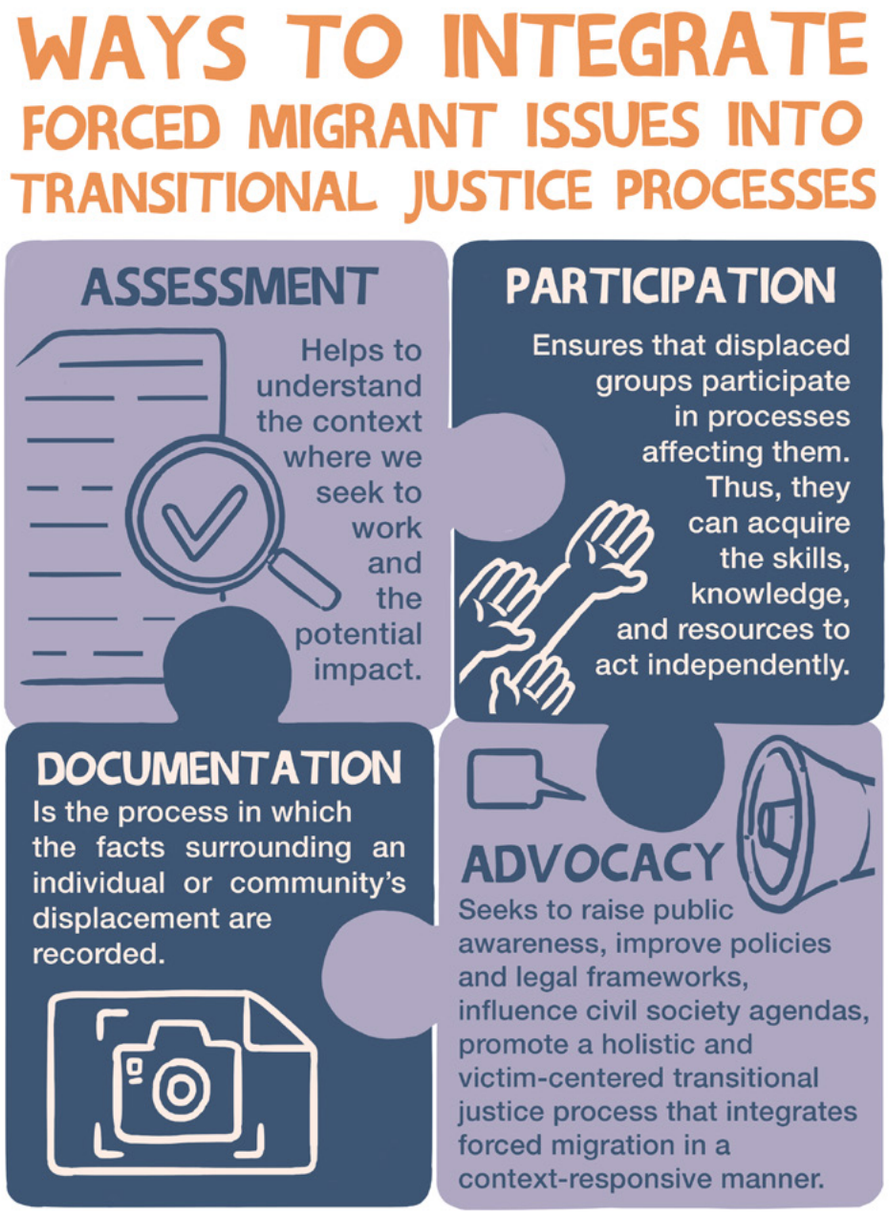

فَفي سياق الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية، يتطلّب تطبيقُ مقاربة عدم إلحاق الأذى إقامة أيّ تفاعلٍ مع مجتمعات النّازحين على أساسِ تحليلٍ سياقيّ وافٍ ودقيق. ويُفترضُ بالتّحليل السّياقي أن يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة النّاجمة مِن إحياءِ صدماتِ المهاجرين قسرًا النّفسيّة بعدَ إشراكِهم في أيّ تدخّلٍ مخطّط له حولَ العدالة الانتقالية، وهو يتطلّبُ رسمَ خريطةٍ مُفصّلة لهيكليّاتِ دعم الصّحة النفسية والدّعم النفسي والاجتماعي (الرسمية وغير الرّسمية) في مرحلة التّخطيط.

ومن الأهميّة بمكانٍ أيضًا إدراك التّحيّزات المُتعلّقة بالعدالة الانتقالية والإحاطةُ بلُغتها، وانتقاء مصطلحاتٍ محايدة وغير مُسيّسة عندَ اقتضاء الأمر. وعلى حدّ ما ذُكِرَ آنفًا، يجبُ على الّذينَ يسعونَ إلى التّعامل مع مجتمعات النازحين أن يستحضِرُوا دومًا آثار تدخّلاتهم المُخطّط لها، المُتعمّدة منها وغير المُتعمّدة، وأن يحرصُوا على وضعِ استراتيجياتٍ تكفلُ تفادي أيّ عواقب سلبية محتَملة و/ أو التّخفيف من وطأتها.

المُحاسبة

المُحاسبة هي العمليّة الّتي تُخوّلُ الجهات الفاعلة العاملة في تصميمِ وتنفيذ البرامج الرّامية إلى مؤازرة المجتمعات/الشّعوب، أن تضطلعَ بهذه المسؤولية. ويعني ذلك عمليًّا، أن نأخذ في الحسبان الأشخاص الّذينَ نسعَى إلى مؤازرتهم، وأن نخبرَ قصصهم وأن نَخضَعَ لمُحاسبتهم وذلكَ من خلال:

- الانتظام بعرض المعلومات الموقوتة والمُناسبة والقابلة للتنفيذ على المجتمعات المتضرّرة؛
- ودعم مشاركة الأشخاص المتضررين المُجدية وتوليتهم مقاليدَ قيادةِ عمليّة صنع القرار، أيًّا يكن الجنس والعمر والاحتياجات الخاصّة وغير ذلكَ من سماتِ التّنوع الفرديّة؛
- وضمان تفعيل أنظمة التّقييم المجتمعي الّتي تُمكّنُ الأشخاص المتضرّرين من تقييم أداء التّدخّل والتّعليق عليه، بما في ذلكَ التّدخّلات الّتي تُنفّذ في مجالاتٍ حسّاسة على غرار الإستغلال والاعتداء الجنسيَيْن والاحتيال والفساد والعنصرية والتمييز.[11]

وفي سياق العدالة الانتقالية والهجرة القسرية، يشملُ ذلك الاتّسام بالوضوح والشّفافيّة في التّعامل مع الأفراد والمجتمعات النّازحة في شأنِ التّدخّل المُخطّط له، بما في ذلك مدّة التّدخل

والقيود المفروضة على الموارد والقدرات. ومن الضّروريّ أن تُحسنَ إدارةُ توقعات المجتمع المتضرّر منذ البداية، وذلكَ من خلالِ تقديم معلومات واضحة ودقيقة حولَ التّدخّل، وتحديد مواضع إمكاناتِهِ وقصوره، بالإضافة إلى توضيح كيفية تخزين المعلومات واستخدامها وتسميَة مَن لديه صلاحيّة الاطلاع عليها. ويجبُ مناقشة التّوقعات على الملأ مع المجتمعات النّازحة والمضيفة على حدّ سواء، كما يجبُ على الجهات الفاعلة أن تحسمَ إن كانَ التّدخل قادرًا على تحقيق هذه التّوقعات أم لا.

لذا، مِن شأنِ بناء آليّةٍ لتقديم الملاحظات والشّكاوى ضمنَ التّدخّل نفسه أن يمنحَ الأطراف المعنيّة فرصةَ إعلاء الصّوتِ بالمخاوف الّتي قد تساورهم في شأنِ العملية، ممّا يساهم في ضمانِ إطالَة مدَى تقبّل التّدخّل وبناء الثقة.

الاشتمال

يدلُّ الاشتمال في إعدادِ البرامج الإنسانية والتنمَويّة، وبرامج بناء السّلام، وحقوق الإنسان، على سبيل الذّكر لا الحصر، على مقاربةٍ تقومُ على اعتبار كلّ شخصٍ، مهما كانت هويّته أو تجاربه، عنصرًا أساسيًّا في تحوّل مجتمعهِ. فمن المُحتّم أن يُثمرَ شمل المجتمعات المهمّشة والمُجحف تمثيلُها في جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها نتائجَ أفضل.[12]

ويشملُ ذلكَ عمليًّا:

- التّشارك في وضعِ برامج تساعد في قلبِ ديناميات القوى غير المتكافئة في المجتمعات، وفي تعزيز مشاركة الأفراد المهمّشين المُجدية؛
- وإقامة الشّراكات مع الفئات المهمّشة والمُجحف تمثيلُها أثناء تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها؛
- والدّخول في العمليات قيد التّنفيذ مع المجتمعات المحليّة من أجلِ تلبية احتياجات هذه المجموعات في نيلِ مُعاملةٍ مُنصفة؛
- وبذل الجهودِ، عن إصرارٍ وتصميم، من أجلِ ضمان ألّا نُعيدَ إقامة الحواجز القائمة أساسًا في المجتمع الأكبر، ومن أجل ضمانِ وصول أبناء المجتمعات المهمّشة والمُجحف تمثيلُها والأشخاص الّذين هم في أوضاعٍ هشّة إلى البرامج الموضوعة لهم والإستفادة منها.13

وقد ينطوي ذلك في سياق العدالة الانتقالية والهجرة القسرية على عقد عُرَى الرّوابط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المتنوعة داخل مجتمعات المهاجرين قسرًا وتعبئتها على حدّ سواء، ومِن ضمنها الشباب؛ والنّساء والفتيات؛ والأشخاص المُختلفون في الميول الجنسيّة، والهوية الجندريّة، والتعبير الجندري، والسّمات الجنسية؛ وكبار السّن وذوو القدرات المُتفاوِتَة.

لذلك، فإنَّ تيسيرَ إنشاء مساحات آمنة، سواء أكانت مادية أم افتراضية، الّتي تُشعِرُ الأشخاص من الفئات المهمّشة بأنّهم قادرون على التّعبير عن أنفسهم من دون أن يخشوا الإنتقام، لهوَ أمرٌ أساسيّ للغاية.

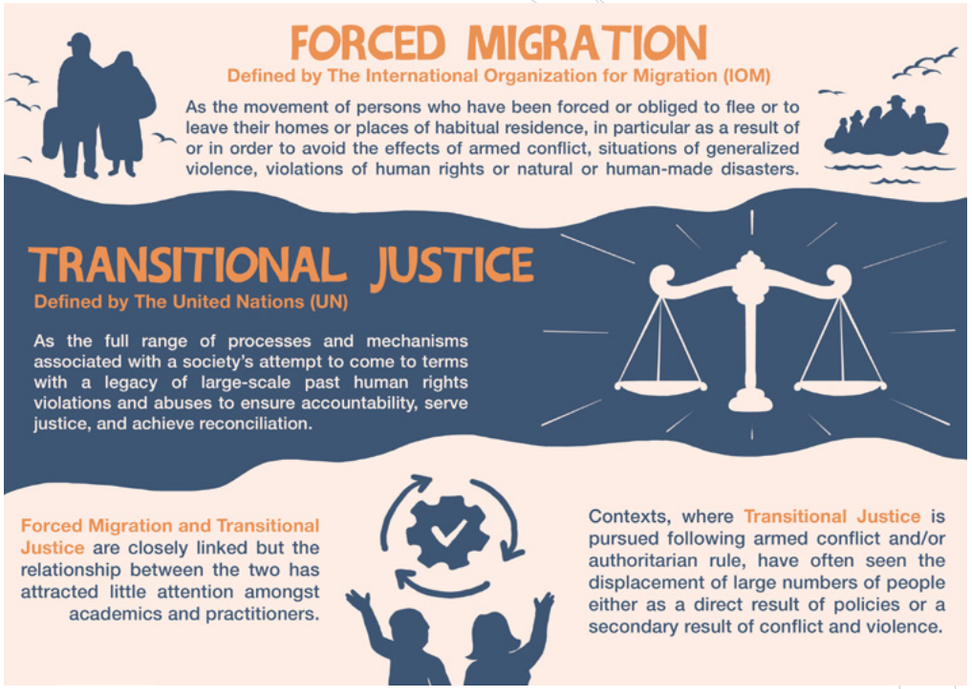

مَحْوَرة الضّحايا والناجين

تقضِي المقاربة المُتمحورة حول الضّحايا والناجين في شأنِ العدالة الانتقالية، بِموضَعة المجتمعات النازحة في صلبِ السياسات والبرامج الّتي تعنيها. ويعني ذلكَ، على أرض الواقِع، وجوب أن تُشملَ مجموعةٌ متنوعة من الأصوات من مجتمعات المهاجرين قسرًا في تصميم السياسات والبرامج الّتي تستهدفها وفي تنفيذها على حدّ سواء، بما في ذلك مسائل العدالة الانتقالية، وأن تقودَها أيضًا. ويُعدُّ ضمان مشاركة مجتمعات المهاجرين قسرًا المُجدية – والمساعدة في ضمان امتلاكهم المهارات والموارد اللازمة للّدفاع عن احتياجاتهم بشكلٍ مستقل – أمرٌ ضروريّ لنجاح أي عملية عدالة انتقالية.

ملحوظات

التقييم

يعدُّ فهم السّياق حيثُ نسعى إلى العمل كما فهم التّأثير الممكن تحقيقه، الخطوة الأساسية الأولى في مسارِ التّخطيط لبرامج أو مشاريع أو نشاطات ترمي إلى إشراك مجتمعات المهاجرين قسرًا في قضايا العدالة الانتقالية. وتُعزَى الهجرة القسريّة إلى أسبابٍ شتّى غالبًا ما تكونُ معقّدة ومتداخلة في ما بينها وتتورّطُ فيها جهات فاعلة عدّة. لذا، ليست مجتمعات المُهاجرينَ قسرًا متجانسة على الدّوام وعادةً ما تتنوّعُ احتياجاتها. وبناءً على ما تقدّم، مِن الضّروريّ أن يرتكنَ التّدخّل، مهمَا يبلغُ نطاقه، إلى تحليلٍ مُحكم يُمعنُ النّظرَ في ماضي المجتمعات المهاجرين قسرًا وحاضرهها ومستقبلها، وفي العواقب المُتعمّدة وغير المُتعمّدة الّتي قد تنتج عن هذا التّدخل، وذلكَ بغيةَ ضمان نجاحه والتخفيف من وطأةِ أي أثرٍ سلبيّ.

لقد وُضعت، على مرّ السّنين، أدوات تقييمٍ مُتنوّعة ترمي إلى مؤازرة مجموعةٍ واسعة من الجهات الفاعلة في عملها المُتدرّج مِن المجتمع المحلّي فَصعودًا. وتشملُ أدوات التّقييم هذه، على سبيل الذّكر لا الحصر، **تحليل الوضع وتحليل النزاع وتقييم الإحتياجات**. فتحليل الوضع هو عمليةٌ من شأنها أن تساعدَ في تحديد الفرص والتحديات، الداخلية والخارجية على حدّ سواء، الماثلة أمام منظّمةٍ ما ويُمكن أن تُعتمد في تحديد نطاق مشكلةٍ ما. أمّا تحليلُ النّزاع فهو استقصاءُ أسبابِ النّزاعِ ومآلِهِ المُحتمل، بهدفِ تحديد فرصِ إدارة هذا النّزاع أو تحويل مجراه أو حلّه. وأمّا تقييمُ الاحتياجات فيُوجّه كيفيّة تحديدِ المنظماتِ احتياجات مجموعةٍ أو مجتمعٍ ما (مثل الحاجة إلى المعونة الإنسانية والتّنمية) كما كيفيّة قياسها وترتيبها بحسبِ الأولويّة، وذلكَ بهدفِ تلبية تلكَ الاحتياجات تلبيةً مُجدية.

يعتمدُ انتقاءُ الأداة أو رزمةِ الأدوات الّتي ستستخدِمَها على نوع التّدخل الّذي تخطّطُ له كما يعتمدُ على عواملَ أخرى مؤثّرة، بما فيها توفّر الموارد وسبل الحصول عليها والجمهور المُستهدَف. فعلى سبيل المثال، إذا كنتَ تخطّطُ لدعم مجتمعٍ ما على المُشاركة في مشروعٍ يُخلّد قصة تهجير أبنائِه، فمنَ المُفيد أن تُجري، في بادئ الأمر، تقييمًا للاحتياجات المستهدَفة، وتحليلًا للنّزاع. وستجد، في ختامِ هذا الفصل، روابط تُحيلُكَ إلى أدواتٍ مُعدّة سابقًا قد ترغبُ في استخدامها أو أقلمتها لصالِحِ برنامجكَ أو مشروعكَ أو نشاطكَ.

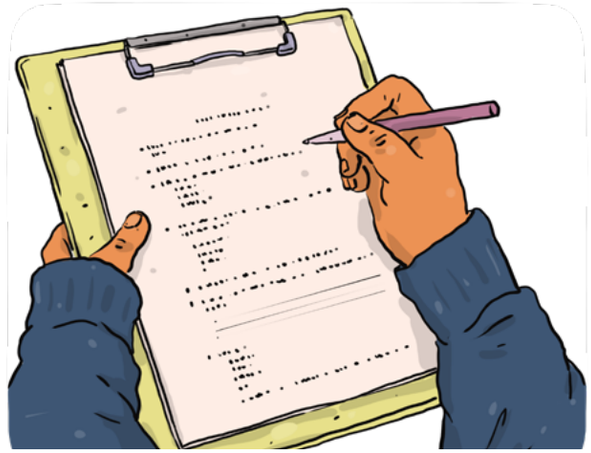

عند انتقاءِ أداة تقييمٍ مُناسبة وأقلمتها، مِن المُجدي التفكير مباشرةً في **السياق** حيثُ ترغب في التّفاعل مع مجتمعات المُهاجرين قسرًا، وفي **الجهات الفاعلة والأطراف المعنيّة**، وفي **دوافع** الهجرة القسرية في هذا السّياق المحدّد، وفي **القوى المُحرّكة والاتجاهات** التي تُقولِبُهُ، بالإضافة إلى التّفكير في **الآثار** متعددة الأوجه الّتي ترتّبها الهجرة القسرية على المجتمعات المتضررة، **واحتياجات** هذه المجتمعات، **والمداخل** الحالية والمحتملة للتعامل مع الهجرة القسرية من منظارِ العدالة الانتقالية.

السّياق

ابدأ برسم خريطةٍ تُوضّح تاريخَ تهجيرِ مجموعةٍ ما مكانيًّا وزمانيًّا. ولهذه الغاية، يجبُ عليكَ أوّلًا أن تُحصّل المعلومات التّالية:

- مِن أين تحدّرَت المجموعة وأين يقطنُ أفرادها الآن (في قريةٍ/أم بلدةٍ/أم مدينةٍ/أم مستوطنةٍ دائمة/ أم مخيمٍ دائم؟)،
- هل الهجرة داخلية أم دولية،
- هل مِن مواقِعَ أخرى يقيمُ فيها أفراد الجماعة وتتوسّطُ مواطنهم الأصليّة ومحلّ إقامتهم الحالية،

- هل طرأ أيّ تغييرٍ في موطنِ المجموعة النازحة يحولُ دونَ عودتها إليه (على غرارِ استيلاء الحكومة أو أفراد على الأراضي).

ومن المُجدي رسم خريطة ماديّة لهذه المواقع و/أو وضع مخطّط زمني للهجرة، وذلكَ من خلال استخدام المعلومات التي جُمِعَت من الأسئلة الأوّلية آنفة التّعداد. وأثناء إجراء هذا التحليل، حاولْ تحديد أبرز موجات الهجرة، بما في ذلك تواريخها، وأعداد النازحين قسرًا، والموقع (أو المواقع)، والأسباب الكامنة وراء اختيار وجهة الهجرة.

بعد ذلك، أمعِن النّظرَ في سِمَات المجموعة المتضرّرة السّكانيّة.

- ما هو وضع أفراد المجموعة الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والسّياسي قبل النزوح القسري وبعده؟
- هل تحدّروا أصلًا من موقعٍ ريفيّ أم حَضريّ؟
- ما المعطيات عن أعمارهم وهويّتهم الجندريّة ودينهم وعرقهم ووضعهم الإقتصادي ومستواهم العلميّ؟
- أمِن بياناتٍ أساسية عن المجموعة التي ترغب في إشراكها في الأنشطة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه المعلومات المتحقَّق منها مأخوذة عن مصدرٍ موثوق؟

ليست مجموعات الهجرة القسرية بمعزلٍ عن الجهات الفاعلة الأخرى. لهذا السّبب، يتطلّبُ التّعامل مع المجموعة المتضرّرة النّظرَ في المجتمع المضيف لها وفي السّبل الّتي أثّرَ فيها كلٌّ منهما في حياة الآخر وواقعه اليوميّ.

- هل أثّرت هذه العلاقة في خدماتِ الصّحة النفسية والدّعم النفسي والاجتماعي، أو في الموارد المتاحة وفي الدعم المقدَّم للمجموعة النّازحة؟ إن الأمر كذلك، فكيف؟
- هل أثّرت هذه العلاقة في خدماتِ الصّحة النفسية والدّعم النفسي والاجتماعي، أو في الموارد المتاحة وفي الدعم المقدَّم للمجتمع المُضيف؟ إن الأمر كذلك، فكيف؟

- ما حالُ العلاقة القائمة بين المهاجرين قسرًا والمجتمعات المضيفة (أهي جيدة عمومًا، ويشوبها حوادث متفرّقة من نزاعٍ منخفض المستوى، أم سيئة عمومًا ويتخلّلها حوادث نزاعٍ متكررة)؟

اِستنادًا إلى الظّروف التّاريخية والحاليّة الّتي تواجه المجتمع المضيف والمهاجرين، قد تجد اِعتقادًا سائدًا بين النّاس مفادُه أنَّ تأثيرًا (إمّا إيجابيًّا أم سلبيًّا) يقعُ على الخدمات الاجتماعية والموارد والأمن وغيرها من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثّقافية والسّياسية. ففي هذا الصّدد، من شأنِ بلورة فهمٍ أعمق لهذه القضايا أن يقدّمَ أفكارًا مُستبصِرَة وقيّمة حول مستوى الاندماجِ بين هذيْن المجتمعيْن.

بغية تحليل السّياق حيثُ تعمل مجموعات المهاجرين قسرًا على نحوٍ أفضلَ، من الأهميّة بمكانٍ أيضًا تحديد أيّ هيئاتٍ حكومية (وطنية ودون الوطنية و/أو المحلية) وهيئات قضائية لها ولاية على الموقع الّذي تقيم فيه المجموعة حاليًّا. فَحاولْ معرفة الجهات الفاعلة المُشرفة على هذه الهيئات، كما معرفة مدّة شغولها هذه المناصب.

- ما هي الأطر القانونية أو السياسية الحاليّة المُتعلّقة بالهجرة القسرية والعدالة الانتقالية؟
- هل تُعدُّ هذه القوانين أو السياسات تمييزيّة بحقّ مجموعات المهاجرين قسرًا أو تحمي حقوقهم؟
- هل مِن ثغرات ملحوظة في الأطر القانونية و/أو السياسية الّتي تتعلّق بمجموعات المهاجرين قسرًا؟
- كيف تُعرّفُ المجموعة نفسها (أتعتبرُ نفسها لاجئة أو نازحة داخليًّا أو طالبة لجوء أو خاضعة لِلحماية المؤقتة أو مجموعة مُجنّسة أو بلا جنسية، أو غير ذلك)، وما هو وضعها القانونيّ الفعليّ؟ أمِن فرقٍ بينَ تعريف المجموعة نفسِها ووضعها القانونيّ؟

بناءً على ما تقدّم، حدِدْ عملية عدالة اِنتقاليّة تاريخيّة (سواء رسميّة أم غير رسمية) أُجرِيَت في هذا السياق ثمّ حلّلْها.

- هل أُجرِيت أيّ عمليات عدالة انتقاليّة رسميّة أم غير رسميّة في الدولة أو الإقليم أو المنطقة المحليّة؟
- ما كانت النتيجة؟ وهل قامت أيّ من هذه العمليات بإشراكِ مجموعة المهاجرين قسرًا؟ إن كان الأمر كذلك، فكيف؟
- هل نفّذت المجموعة من تلقاء نفسها أيّ عمليات غير رسمية أو تقليدية ذات صلة بالعدالة الانتقالية؟
- من كان ينسق هذه العمليات أو يديرها؟ وما كانت النتيجة؟
- ما هي التحديات أو القيود الرئيسة (الّتي فرضتها السّلطات الحكومية أم المجتمعات) الّتي قد تحول دون تنفيذ العدالة الانتقالية؟ ولِمَ؟

احرَص أيضًا على النّظر في مبادرات بناء السّلام الأوسع نطاقًا، الّتي قد تندرج تدخلاتها ضمن عنوان العدالة الانتقالية وإن لم يُعرّفها القائمونَ بها على هذا النحو. فقد تُسهّل بعض تدخّلات بناء السّلام عمل العدالة الانتقالية المستقبلي – ولعلّ تعبئة المجتمع خير مثال على ذلك – لذا، ينبغي النظر فيها بتمعّنٍ بغيةَ توسيع المداخل إلى التّدخّلات.

الجهات الفاعلة والأطراف المعنيّة

كما مِن المُهمّ أن تفهمَ عمليات الهجرة القسرية والسياسات والتشريعات ذات الصلة، كذلكَ من المهمّ أيضًا أن تحدّدَ الجهات الفاعلة الرئيسة، الدّاخلية منها والخارجية، الّتي لها تأثيرٌ في المجتمع المتضرّر، وأن تنظرَ في طبيعة هذا التأثير الدّقيقة.

وقد تشملُ الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسة، قوّات الأمن، والجماعات المسلّحة غير الحكومية، والسّلطات الحكومية والقضائية، والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات الشعبية أو المجتمعية، والزعماء المجتمعيين أو الدينيين أو القبليين، والجهات التّجارية أو الاقتصادية، والهيئات الدولية أو الإقليمية.

- هل التأثير في المجموعة المتضرّرة إيجابي أم سلبي، وهل هو ماديّ أم غير ملموس؟
- قد يكون من المفيد ترتيب هؤلاء الجهات الفاعلة بحسبِ مستوى تأثيرِ كلٍّ منها (سواء أكان كبيرًا، أم متوسّطًا، أم ضئيلًا)، وذلكَ في سبيلِ رصد التّحيّازات ومحاولات كمّ الأصوات المهمّشة.
- وكذلك من المفيد تحديد الدوافع/والمنافع ومصادر القوة/والنّفوذ لكلّ جهة فاعلة على حدة.
- يمكنكَ استخدام تقنيّات مختلفة مثل الترتيب القائم على الإزدواجيّة المتوفّر على الرّابط التّالي pairwise ranking لتسهيل رسمِ خرائط الجهاتِ الفاعلة.

بعد ذلك، حدّد الجهات الفاعلة الدّاخلية الرئيسة الّتي لها تأثيرٌ في المجموعات المتضرّرة وانظر مليًّا في كيفيّة تجلّي هذا التأثير.

- هل يُمكنكَ تحديد قادة المجتمع و/أو مجموعاته؟
- إن كان الأمر كذلك، فما هي اهتمامات هذه الجهات الفاعلة واحتياجاتها؟
- هل يُمكنكَ توزيع هذه الجهات الفاعلة على الفئات التالية: صنّاع القرار، والمؤثّرون (إيجابيون أم سلبيون)، والمؤيدون، والمُفسِدون؟ اذكر الأساس المنطقي الكامنَ وراء تصنيفكَ هذا.
- هل يُمكنكَ تحديد الآليات المحليّة/أو الداخليّة، الحاليّة منها أو التاريخية، (التقليدية/أو الحديثة) المتعلّقة بعملية العدالةِ الإنتقالية؟

يجب أيضًا أن تكونَ على دراية بالأدوار المختلفة التي أدّتها مجموعةٌ من الجهات الفاعلة، الخارجية والداخليّة على حدّ سواء، في مراحل مختلفة من رحلةِ هجرة المجموعة المتضرّرة والتأثير الذي أحدثته – ولا تزال تحدثه – في حيوات أفرادها.

- أيُّ الجهات الفاعلة تسبّبت في نزوح المُتضرّرين القسري الأوّل؟
- مَن يدعم أولئك النازحين، في موطنهم وفي المجتمع المضيف على حدّ سواء؟
- كيف يتجلّى هذا الدعم (من النّاحية الإقتصادية، والسّياسية، والإجتماعية، وما إلى ذلك) ولماذا هو على هذه الحال، وما هي مصلحة الجهات الفاعلة هذه في دعم المجموعة أو تقويضها؟
- كيف تتم إدارة النّزاعات بين المجتمعات المضيفة والنازحة، وهل يرتبط ذلك بالوضع الأمني الأوسع في المنطقة؟

أخيرًا، انظر مليًّا في العلاقة بين كلٍّ من هذه الجهات الفاعلة المحدّدَة والعدالة الانتقالية. سيساعد ذلك في تحديد المداخل المحتملة

تجربة منظّمة فانتانكا في إجراء تقييمات مستهدِيَة بالمجتمع

فانتانكا منظمةُ مجتمعٍ مدني يقعُ مقرّها وميدانُ عملها في غامبيا. يركّزُ عملنا على مناهضةِ العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيّما منه المُمارَس بحقّ المرأة، كما يُركّز عملنا على مناصرة حقوق المرأة والشباب والفئات المهمّشة الأخرى، وعلى تقديم الدّعم في مجال الصحة النّفسيّة والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا انتهاكات الحقوق.

في أحدِ مشاريعنا الأخيرة، الّذي حظِيَ بدعمِ المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، أُشرِكَت بعضُ مجتمعات المهاجرين قسرًا بهدف توسيع نطاق دمجهم ومشاركتهم في عملية العدالة الانتقالية في غامبيا. بدأنا المشروع بتقييماتٍ للمجتمعات أُجريَت عبرَ تنظيم المشاورات المجتمعية ومُقابلة مقدّمي المعلومات الرئيسين. ويجدرُ الذّكر أنَّ إحدى الطوائف المشاركة في المشروع كانَت عرضة لاضطهادٍ دينيّ أدّى إلى طردِها من غامبيا على أيدي القوّات الحكوميّة، أمّا المجموعات

الأخرى المُشارِكة في المشروع فشملَت شبابًا هاجروا نتيجة البيئة السياسية والإقتصادية شديدة القيود السّائدَة في ظل دكتاتورية يحيى جامي.

وفي ضوءِ المعلومات الّتي تمّت مُشاطرتُها في معرضِ التّقييمات، عملنا مع أفراد المجتمع المَحلي لتقرير طريقة مناسبة نعتمدها في توثيق تجاربهم وتسليط الضوء على اِحتياجاتهم. وقد أظهرت نتائج التقييم تدنّي إلمام أفراد المجتمع المحليّ بقراءة اللّغة الإنجليزية وكتابتها، وضآلة خبرتهم في المُشاركةِ في العمليّات الرّسميّة، وافتقارهم الفرصَ السّانحة لِمشاركتهم في عملية جلاء الحقيقة الرسميّة الّتي حدثت في غامبيا بين العامَيْن 2019 و2021 عبر لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضّرر.

بالإضافة إلى ذلك، كشفَت إحدى المجتمعات الّتي عملنا معها، وكانت قد تعرّضَت لاضْطهادٍ دينيّ، أنّها لم تعد ترغَب في المضيّ بمشاركتِها في العملية، من أجلِ الحفاظ على المكاسب الّتي توصّلت إليها عقبَ المُفاوضاتِ مع السّلطات الحكوميّة، ومن أجلِ تفادِي خطر إحياء الصّدمة. طبعًا، اِحتُرمت رغبة المجتمع هذا، وأُخرِجَ من المرحلة التّالية من المشروع.

أثمرَت تقييماتُنا منهجيةَ توثيقٍ تشاركيّة شاملة لأعضاء المجتمع المحلّي المتبّقين. وقد أُنجِزَ ذلك بفضل تمرين الرّسم المُعنوَن "نهر الحياة" الذي يرمي إلى توثيق تجارب المجتمعات. فمنحَ هذا التّمرينُ كلَّ مُشاركٍ مساحةً لسرد قصته من خلال عملية تأمليّة مكّنته أيضًا من التّعبير عن قصّتهِ على طريقتِهِ. لكنّنا، في المُنظّمة، كُنّا ندرك أيضًا أنَّ التّأمّلَ في الماضي يمكن أن يثير مشاعرَ في نفسِ الفردِ وربّما يُعيدُ إحياء صدمتِهِ، لذا حرصنا على تقديم خدمات الصّحة النّفسيّة والدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة المشاركين أثناء التقييم وعملية التوثيق اللاّحقة.

لقد عملنا مع المجتمعات أثناء فترة التقييم لتحديد الهيئات والمؤسسات الّتي يمكن أن تساهم في إضافة قيمةٍ إلى عملية العدالة الانتقالية. ولعلَّ ما أثار اهتمامنا هو معرفة أنَّ المجتمعات المحليّة قد شكلّت وحدَها فرقَ دعمٍ، أو كانَ لها ممثلون يمكنهم التّواصل مع الأطراف المعنيّة الرئيسة في مجال العدالة الانتقالية، كما يمكنهم مناصرة حقوق مجتمعاتهم المحليّة واحتياجاتها. ❖

للتدخلات المستقبلية في شأن الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية.

- ما هي العلاقة القائمة بين كلّ جهةٍ فاعلة (خارجيّة أم داخليّة) والعدالة الانتقالية؟
- بأيّ السّبل (إن وجدت) يتجسّدُ تأثيرُ هذه الجهات الفاعلة في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية في هذا السياق؟
- لاحِظْ كيف يمكن لإشراك الجهات الفاعلة المؤثرة إيجاد بيئةٍ تتيحُ عمليات عدالة انتقالية مجتمعيّة مُجدية.

يقدّم الفصل 3، وعنوانُهُ المشاركة، إرشاداتٍ حول كيفية بناء العلاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسة والحفاظ عليها، وهو ما يُعدّ جزءًا لا يتجزّأ من تصميمِ تدخّلٍ تشاركيّ فعّال مُتحسّس لِلنّزاع في شأنِ الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية ومن تنفيذه على حدّ سواء.

الدّوافع

عادةً ما تكون الهجرة القسرية نتاج عدّة عناصر مترابطة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: ألا وهي الأسباب الهيكلية والأسباب المباشرة والمحفزات. تُعدُّ الأسباب الهيكلية عواملَ منتشرة دخلت في صلب سياسات المجتمع وهيكلياته ونسيجه وقد تكون الظّروف السّابِقَة لنزاعٍ عنيف. أمّا الأسباب المباشرة فَهي العوامل الّتي تساهم في إيجادِ مناخٍ مؤاتٍ لنشوبِ نزاعٍ عنيف أو لتأجيجهِ وأحيانًا ما تكون هذه الأسباب مؤشّرًا على مشكلةٍ أعمق. وأمّا المُحفّزات فتعني مجموعةً من الأفعال والأحداث المفصليّة، أو توقّع حدوثها الّذي يؤدّي إلى اندلاع نزاعٍ عنيف أو تفاقمه.[14]

حدِّدْ أسباب الهجرة القسرية في المجتمع المعني وصنّفها ضمنَ أسباب مباشرة وأسباب هيكلية ومحفزات. وقد تشمل الأسباب المحتملة ما يلي:

- الوصول إلى موارد الأرض والمياه وإمكانيّة اِستخدامها
- الوصول إلى الموارد الطّبيعية الأخرى وإمكانيّة اِستخدامها
- الإقصاء /أو التّهميش الإجتماعي والثقافي والسياسي والإقتصادي
- رداءَة الحكم والإفلات من العقاب
- الحكم الاستبدادي/والقمعي
- التنمية غير المتوازنة
- انعدام الخدمات الإجتماعية أو عدم كفايتها
- انتشارُ الأسلحة
- الشبكات الإجرامية
- قوّات الأمن أو المجموعات المسلّحة غير الحكومية
- انتقال المُشكلات من البلد المجاور
- العنصريّة/أو التمييز
- حرية التعبير

فَعلى سبيل المثال، يمكن أن يتسبّب تغيّر المناخ (كالجفاف) في نشوبِ نزاعٍ نتيجةَ الحاجة في الوصول إلى الموارد (كالأرض والمياه وما إلى ذلك)، ويتفاقم هذا الوضع سوءًا في السّياقات التي تضعفُ فيها سيادة القانون وتضوؤلُ فيها الخدمات العامّة. وعليه، مِن شأنِ غياب الحماية القانونية للفئات المهمشة (مثل ملكية الأراضي/والعقارات) إلى زيادة احتمال تعرّض هذه المجتمعات لانتهاكات حقوق الإنسان. فيضطّرُ الأشخاص الأشدّ هشاشةً إلى مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمن والفرص الإجتماعية والإقتصادية.

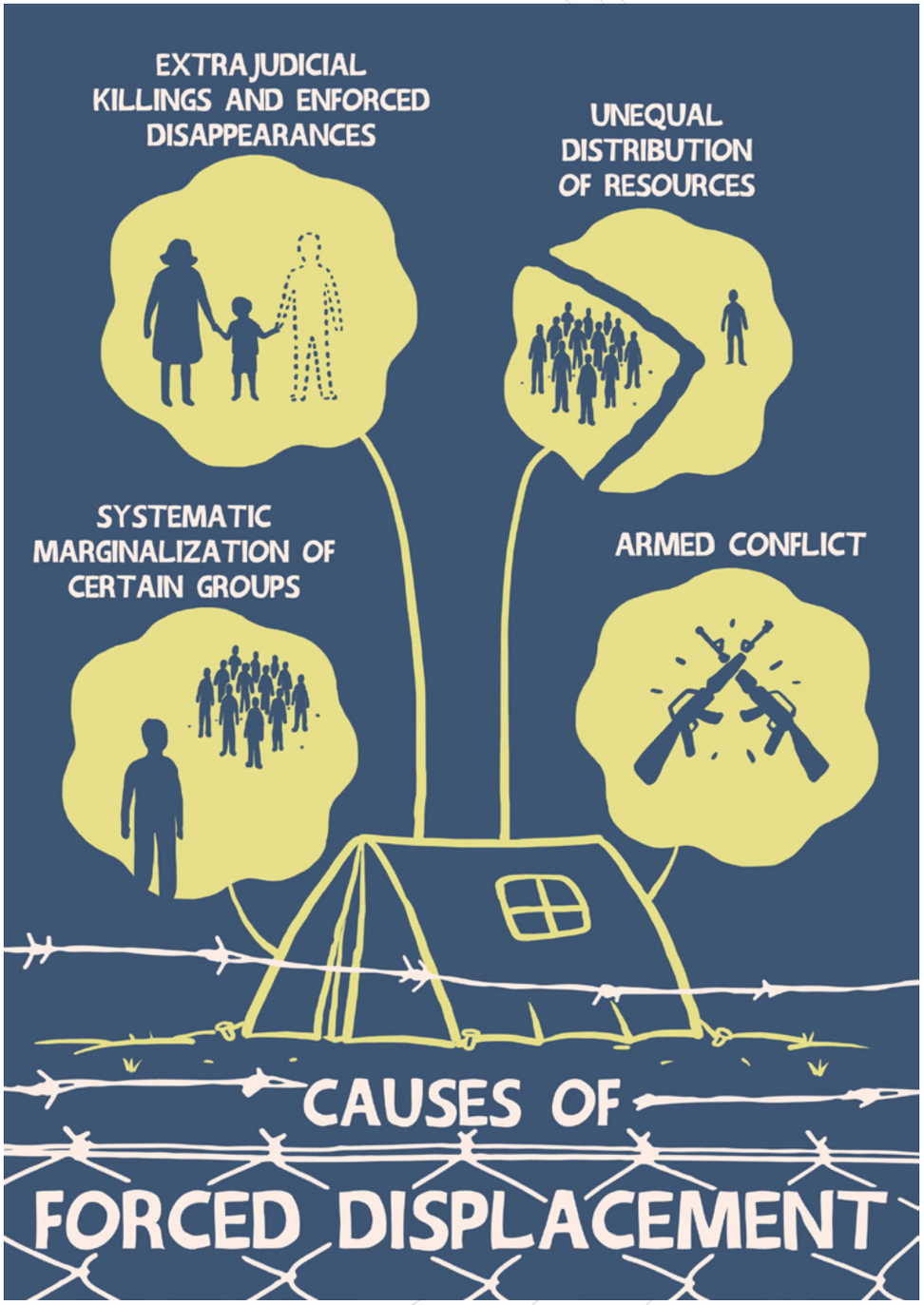

ومِن الأهميّة بمكانٍ أيضًا التمعّن في سبب اختيار المجموعة الإنتقال إلى موقعها الحالي وفي كيفيّة وصولها إليه (من ناحية المسافة المقطوعة ووسيلة النقل).

- هل اختير الموقع عن عمدٍ بسبب بيئته الأكثر أمانًا أم توفّر الحماية القانونية فيه؟ أو ربما بسبب توفّر فرصٍ اِجتماعية واِقتصادية أفضلَ أو وجودِ أقارب هناك؟
- هل رحّبت السلطات الوطنيّة ترحيبًا رسميًّا بالمهاجرين قسرًا من هذه المجموعة بالتّحديد؟
- من ناحيةٍ أخرى، هل الموقع الحالي لهذه المجموعة غير مخطّط له أو اتُّخِذ ببساطة بسبب قربِهِ أو نتيجةً لعوامل أخرى؟

قد يساعدكَ تحديد ما إذا كان اختيار الوجهة الحالية متعمّدًا أم غير متعمّدٍ في فهم تأثير انتقال المجموعة النازحة في المجتمع المضيف.

القوى المحرّكة والإتّجاهات

انظر مليًّا في التّغيّرات الأخيرة الطّارئة على سلوك الجهات الفاعلة الأساسيّة و/أو علاقاتها، وكذلك في الأسباب الكامنة وراء هذه التّغيّرات، إن وُجِدَت.

- هل مِن مستجّدات سياسيّة أو اجتماعية واقتصادية أو قانونية و/أو أمنية تتعلّقُ بالسّياق، وإن كان الأمر كذلك، فما تأثيرها؟
- هل مِن مستجّدات تتعلّقُ بعمليات العدالة الانتقالية الوطنية و/أو دون الوطنية (الرسميّة وغير الرسميّة)، وهل المجموعة/أو المجتمع مُشارك بشكلٍ مباشر في أيّ من هذه العمليات؟ إن كان الأمر كذلك، فما تأثير هذه المستجدّات؟

من شأنِ الإحاطة علمًا بالتّغييرات السلوكية والسياقية الأخيرة وبالأسباب الكامنة وراءها أن يُساعدكَ في تصويبِ تدخّلكَ بشكلٍ أفضل وفي تجنّب المُفسِدَات أو الحدّ من تأثيرها.

الآثار

تؤثّر الهجرة القسرية في المجتمعات بطرقٍ شتّى. وتختلف آثارُها مِن فردٍ إلى آخر باختلافِ ميوله الجنسية، وهويّته الجندريّة، وتعبيره الجندري، وسماته الجنسيّة، ووضعه الاجتماعي والاقتصادي، ووضعه القانوني، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

- ما الآثار الّتي لمسَها النّازحون أو أفراد المجموعات النازحة؟
- ما هي آليات التكيّف الّتي تبنّاها النّازحون، أفرادًا ومجموعاتٍ، وكيف تدعمُ مختلف الجهات الفاعلة هذه الآليات أو تُقوّضها؟
- كيف يمكن تقويّة آليات التكيّف هذه لضمان سماع أصوات المتضررين؟
- هل يحتاج الفرد أو المجموعة دعمًا إضافيًّا؟ إن كان الأمر كذلك، فكيف؟

فكِّرْ مليًّا في الطرق الّتي أثّرَ فيها النّزوح في الجماعات والأفراد ضمنَ هذه المجموعات، وحدّد إن كانت هذه الآثار تبلغُ حدَّ انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كالحقّ في المسكن، والحق في الصّحة، والحق في العمل، والحق في التّعليم، والتّحرر من الجوع على سبيل المثال) وحقوقهم المدنية والسياسية (كالتّحرر من التمييز، والحق في التّمتع بالخصوصية، والحق في التظاهر السّلمي، وحرية التعبير والمُعتقد، والحق في التصويت). وبناءً عليه، خُذ في الاعتبار الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المُترتّبة عن هذه الانتهاكات على المجتمعات، أُسَرًا وأفرادًا على حدّ سواء.

الإحتياجات

كما يختلفُ تأثير الهجرة القسريّة في أبناء المجتمعات النّازحة على نحوٍ متباين ومُتداخلٍ في آنٍ معًا، كذلكَ تختلفُ اِحتياجاتهم أيضًا. ومن الأهميّة بمكان محاولة تحديد هذه الاحتياجات – بشكلٍ عامّ، ومِن منظار العدالة الانتقالية بشكلٍ خاص. فغالبًا ما تكون الإحتياجات العامّة موضعَ اهتمام الجهات الفاعلة في المجالَيْن الإنسانيّ والتنمويّ، وتشملُ تأمين المأوى والغذاء والمياه والرعاية الصحية وتعليم أساليب كسب العيش، وما إلى ذلك.

أمّا احتياجات العدالة الانتقالية فتشملُ تحقيق العدالة والمحاسبة والإصلاح المؤسستيّ وجبر الضّرر وتقديم الحماية. وعليه، يُطرحُ السّؤال التّالي: كيف تُحدّد مجموعة النّازحين احتياجاتها، وهل يمكن ترتيب أولويّاتها بحسبِ ضرورتها – فتكون إمّا فوريّة أم متوسطة الأجل أم طويلة الأجل؟

المداخل

فكِّر في المداخل والفرص القائمة حاليًّا والآيلة إلى معالجة الهجرة القسرية من منظارِ العدالة الانتقالية. ومِن المُجدي، في هذا الصّدد، ألّا يقتصرَ التّفكير على فرص العدالة الانتقالية الجليّة بل أن يتعدّاها إلى الفرص الأخرى المتعلّقة ببناء السّلام الّتي يمكن أن توفّر قناةً مؤدّية إلى العدالة الانتقالية – وذلك من خلال تعبئة خلايا حماية الطفل المجتمعية، والمُشاركة مع حركات المقاومة السّلميّة، بالإضافة إلى تحقيق المساواة الاقتصادية وتفعيل برامج المشاركة على سبيل المثال.

- هل مِن عمليّات/أو مجموعات/أو هيئات حاليّة من شأنها أن تُيسّر الوصول إلى عمليات العدالة الانتقالية؟
- مَا هي الجهات الفاعلة أو المنظّمات الرئيسة الّتي تعمل مع المهاجرين قسرًا في مجال العدالة الانتقالية أو قضايا بناء السلام الأوسع؟
- أمِن إطار قانوني أو سياسي حالي من شأنه أن يدعم عمليات العدالة الانتقالية الرسميّة أو غير الرسميّة؟
- هل مِن تحديات تعيق الوصول إلى المداخل هذه، وإن كان الأمر كذلك، فكيف يمكن التّصدّي لها؟

من شأنِ إقامة علاقات مهنية مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنيّة والحفاظ عليها (كالعلاقات الإنسانية ، وعلاقات بناء السلام، والتنمية، وما إلى ذلك) أن يسهّل تحديد المداخل المحتملة، حتّى تلك غير المتّصلة بوضوحٍ بالعدالة الانتقالية.

المنهجيّة

تستخدم أدوات التقييم مجموعة واسعة من المنهجيات النّوعيّة والكميّة، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، الأبحاث المكتبية، والمقابلات مع مقدّمي المعلومات الرئيسين، ومجموعات التركيز، والاستقصاءات (إمّا عبر الإنترنت أم وجاهيًّا)، والملاحظات الميدانية، وحلقات

العمل (مع مشاركين متنوعين)، والبحوث التّشاركية (الّتي يقرّرها المشاركون)، وتحليل وسائل الإعلام (التقليديّة منها ووسائل التّواصل الإجتماعي). يمكنك أن تجدَ روابط مُحيلة إلى موارد مفيدة في شأنِ مختلف منهجيات التقييم في نهاية هذا الفصل.

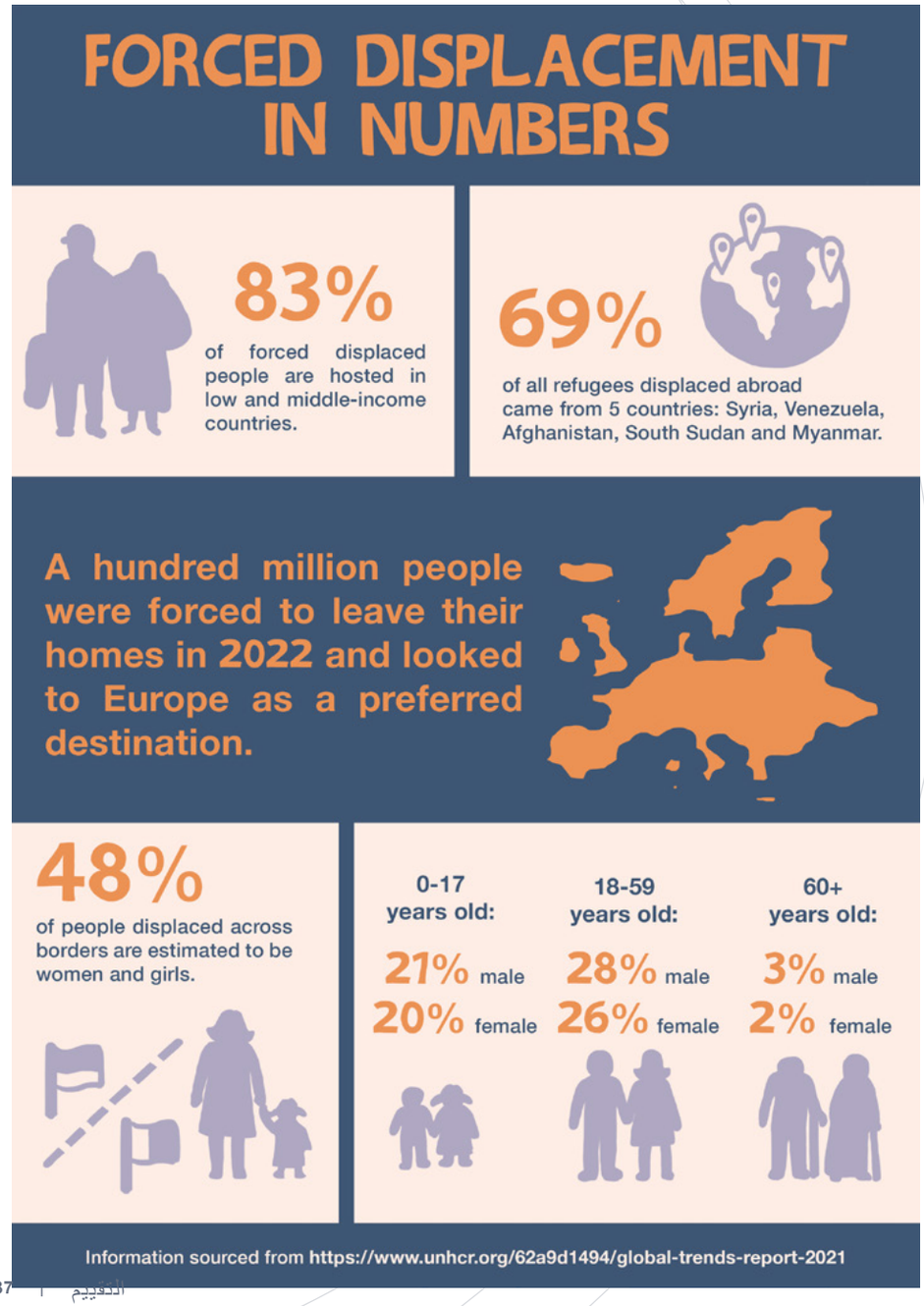

تجربة منظمة أس أو أس ساحل السّودان في التّمثيل خلالَ عمليّة التّقييم

نعمل لصالح منظمة أس أو أس ساحل السودان وهي منظّمة غير حكومية سودانية لها رؤية تقوم على «السّلام والإزدهار لمصلحة الجميع في السودان». وقد عملنا في مشروعنا الأخير، على تحسين الإستجابة لحقوق الأشخاص النّازحينَ داخليًا وتسهيل إستفادتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية في ظلّ ظروفٍ عصيبة ومتقلّبة في منطقة دارفور في السّودان. فهذه المجتمعات قد مكثَت على مدى العقدَيْن الماضيَيْن في مخيمات المشردين داخليًا حيث نَفذَتْ مُختلفُ الجهات الفاعلة تدخّلاتٍ عدّة. وعليه، فإنّ التقييم ضروريّ لتحديد الثّغرات من أجلِ تفاديها في أي تدخّلاتٍ جديدةٍ ولفَهم كلّ ما أُنجِزَ في السّابق.

افتَتَح التقييمَ إجتماعٌ عامّ عُقِدَ مع قادة المجتمع، وكذلك نقاشات مجموعات تركيزٍ نُظّمت مع مقدّمي المعلومات الرئيسين، على غرار المجموعات النسائيةومجموعات الشباب وسلطة الحكومة المحليّة. ومن أجلِ إجراء هذه النّقاشات، زرنا مرارًا مخيمات المشرّدين داخليًّا برفقةِ موظفين من منظمات غير حكومية أخرى كانوا أساسًا في صددِ تنفيذ بعض الأنشطة هناك. وقد ساعَدَنا ذلك على بناء الثقة وتحديد ممثّلين عن المشرّدين داخليًّا والشّروع في تنفيذ أنشطة التّواصل الموجَّهة. وقد أبلغناهم أنّنا نعتزم تنفيذ بعض الأنشطة لكنّنا نحتاجُ بدايةً إلى تحديد الثغرات ومكامن الخلل الّتي يمكنُ تصويب الأنشطةِ نحوَها. وقد أوضحَ لنا هؤلاء أنَّ الخدمات الاجتماعية الأساسية والاحتياجات الأوسع نطاقًا المتصلة بالسّلام لا تزال ذات أهميّة، واتّفقنا وإيّاهم أن يصبّ التقييم جلّ تركيزه على كلٍّ من الإحتياجات الأساسيّة والإستراتيجيّة. وقد توصّلَ تقييمُنا إلى إستنتاجٍ أساسيّ يُبيّنُ الفجوةَ القائمة في قدرةِ الأشخاص المشرّدين داخليًا على المطالبة بحقوقهم والخدماتِ الأساسية والحفاظ على ما وفّرته لهم التّدخّلات الأخرى سابقًا.

وفي الآونة الأخيرة، نفّذت منظمة أس أو أس ساحل السودان مشروعًا لمناصرة حقوق المشرّدين داخليًّا من خلالِ إستجابةٍ مشتركة موّلتها الحكومة الهولندية. فَاخترنا ممثلين عن المجتمعات المحليّة، من شتّى مجموعات المشرّدين داخليًّا، ودرّبناهم على القدرات التنظيمية والإدارية لتمكين المشرّدين داخليًّا من تنظيم صفوفهم للمطالبة بحقوقهم والضّغط في سبيل الحصول عليها.

ولا يخلو التّقييم من بعضِ التّحديات، بما فيها ضعف التّنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية الحاليّة. وقد إحتجنا أيضًا إلى فترةٍ أطولَ لبناءِ الثّقة بسبب الصّدمات وغيرها من المواقف الصّعبة الّتي يعانيها المشرّدون داخليًّا. لكنّنا تمكّنا، في نهاية المطاف، من المشاركة في التدخّلات الفعّالة الّتي نوقِنُ أنَّ بناء الثقة كانَ مفتاحها. وتشمل «المكاسب» الملموسة تنظيم أفراد المجتمع صفوفَهم ضمنَ مجموعاتٍ واستقلالهم في الدّفاعِ عن حقوقهم. فلا يمكن أن يحدث ذلك إلّا من خلال تقييمٍ سليم من شأنِه أن يضمنَ ملاءمةَ المشاريع وحسن توقيتها لتلبية إحتياجات المجتمع المحلي، الحاليّة منها والناشئة. ❖

قراءات وموارِدُ أخرى

تحليل النّزاع

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، Conflict analysis tools (أدوات تحليلِ النّزاع)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، Guide to conflict analysis (دليلٌ إلى تحليل النّزاع)

شيرش، ل. 2013. تقييم النزاعات والتخطيط لبناء السلام: كُتيّب استراتيجي تشاركي قائم على النظم بشأن الأمن البشري. مركز العدالة وبناء السلام في جامعة مينونايت الشرقية.

المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، Understanding and Addressing Violations of Economic, Social and Cultural Rights in Transitional *Justice: An Assessment Tool* (الإحاطة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور العدالة الانتقالية ومعالجتها : أداةُ تقييم)

تقييم الاحتياجات

الإستجابة الإنسانيّة، Needs Assessment: Guidance and Templates (تقييم الإحتياجات: توجيهات ونماذج) مجموعة من التوجيهات والنماذج الرئيسة التي تدعم صدور النواتج المرتبطة بتقييم الإحتياجات

البنك الدّولي، A Guide to Assessing Needs (دليلٌ لتقييم الإحتياجات). الأدوات الأساسية لجمع المعلومات واتّخاذ القرارات وتحقيق النتائج الإنمائية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Needs Assessment Handbook (كُتيّب تقييم الإحتياجات). ويوحّدُ كُتيّب تقييم الاحتياجات، السّياسات والممارسات والإرشادات الحاليّة، ويمثّل أوّل دليل أصدرته المفوضية في شأن تقييمات الإحتياجات التي تنطبق على جميع القطاعات والحالات والأساليب والسكان الذين تُعنى بهم المفوضية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، Needs Assessment and Analysis (تقييم الاحتياجات وتحليلها). سلسلة من الأدوات والتوجيهات لدعم التقييمات المنسقة في السياقات الإنسانية وتعزيزها

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، Manual on Human Rights Monitoring: Chapter 8 - Analysis (دليلٌ لرصدِ حقوق الإنسان: الفصل الثامن – التحليل)

تحليلُ الحالة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، Situational Analysis Template (صيغة نموذجية لتحليل الحالة)

ملحوظات

المشارَكة

تجبُ موضعَة جميع النّاجين من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، بمَن فيهم المهاجرون قسرًا، في صلبِ عمليّات العدالة الانتقاليّة كلّها. ويجب أن تكون آراؤهم وكرامتهم وأولوياتهم وشواغلهم في طليعة أي عملية من هذا القبيل، بدءًا من التصميم حتّى التّنفيذ. فتمكين المهاجرين قسرًا من المشاركة المجدية من شأنه أن يؤدي إلى التّحوّل الضّروريّ في تصوراتهم الخاصة – والمجتمعية الأوسع – حولَ مركزهم ودورهم في الحياة، فيتحوّلون من مجرد مستفيدين إلى عوامل تغييرٍ قويّة.15 أمّا نحن، الممارسين العاملين في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، فيتمثّلُ أحد أهدافنا الرئيسة في ضمان مشاركة المجموعات النّازحة بشكلٍ هادف في العمليات التي تؤثّر فيهم، علمًا أنّ هدفنا الأسمَى هو أن نحلَّ صلتنا بهذه المجتمعات، بعدَ أن تكتسب المهارات والمعارف وموارد العمل الّتي تخولّها العملَ باِستقلاليّةٍ وبمعزلٍ عنّا.

وعلى الرّغمِ من الأولويّة الّتي توليها المنظمات العاملة مع الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنهم المهاجرين قسرًا، لِلمشاركة المجدية، إلّا أنّها لا تبرز جليًّا على أرض الواقع. لذلك، فإنّ الامتثال لِلمبادئ التوجيهية الأربعة عند العمل مع مجتمعات المهاجرين قسرًا – أي الأخذ في الإعتبار كيفية **فتح الأبواب أمامهم، وإقامة الروابط والتعبئة، وإيجاد مساحات آمنة، وزيادة الوعي، وبناء القدرات، وتسهيل الأمور، وإدارة التوقعات، والتنسيق، والرصد والتقييم** بشكلٍ فعال – سيساعد في ضمان أن يكون أي تدخّلٍ تقوم به مع هذه المجموعات/أو المجتمعات تشاركيًّا بكلّ معنى الكلمة ومتمركزًا حول الناجين فعلًا لا قولًا.

فتح الأبواب

صحيحٌ أن ابتداءَ العلاقات مع الأفراد الرئيسين والحفاظ عليها أمرٌ قد يستنزفُ جهدًا ووقتًا طويلًا لكنّه حاسمٌ لجهةِ ضمان مشاركة مجموعات المهاجرين قسرًا الفعّالة في عمليات العدالة الانتقالية.

أولاً، اطّلِع على الخرائط الّتي قامَت بها الأطراف المعنيّة كجزءٍ من التّقييم، ثمّ حدِّد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الرئيسة، الّتي قد يكون لها دورٌ تؤديه في تمكين المهاجرين قسرًا من المشاركة المُجدية في هذه العمليات. وتأكَّدْ من عدم الاكتفاء بإدراج النُّخَب أو أصحاب السّلطة (كقادة المجتمع وممثّليه والسّلطات الرّسميّة وغير الرسمية) في اللّائحة، بل ادرج أيضًا أفراد الفئات المهمّشة (كالشّباب والنّساء والأشخاص الّذين لديهم تنوّع في الميول الجنسية، والهوية الجندريّة، والتعبير الجندري، والسّمات الجنسية وكبار السّن وذوي القدرات المختلفة). واحرَص، قبل إجراء أي اتّصالات أوّليّة، أن تُحدّدَ الطريقة الفُضلَى في التّواصل مع الأفراد الرئيسين (غالبًا ما يتم تصنيف هذه الجهات الفاعلة على أنّهم حراس البوّابات، الّذينَ يتحكّمون في الوصول إلى المعلومات)، وأن تُراعيَ الحساسيات الثّقافية وعوامل أخرى (مثل انعدام الثقة، وغياب الوعي أو المعرفة، والدوافع، والتحيزات، وما إلى ذلك). بعدَ ذلك، بادِر إلى الإتّصال بمجموعةٍ واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة في عملية فتح الأبواب وحافِظْ على استمراريّة هذا التّواصل.

فكّر مليًّا في التّوقيت المناسب لبدء الاتصال بالأفراد الرئيسين وفي كيفيّة الحفاظ عليه، ثمّ صمِّمْ مشاركتكَ مع الممثل الذي تسعى إلى بناء علاقةٍ معه والحفاظ عليها (من ناحية اللّغة والنّوع الاجتماعيّ والحساسيات الثّقافية وما إلى ذلك). واحْرَص على أن تحيطَ علمًا بالتّحيّزات حول العدالة الانتقالية واللّغة المرتبطة بها، وأن تستخدِمْ مصطلحاتٍ محايدة وغير مُحمّلة مضامينَ سياسيّة، عندَ اقتضاء الأمر.

سيساعد الاستثمار في بناء الثقة مع المجتمعات المعنيّة على المدى الطويل، في ضمان تقبّلها لما يُعرَضُ عليها. ويُعدُّ الحفاظ الفعّال على هذه العلاقات خطوةً حيوية أولى في إدارة توقعات المجتمعات المتضرّرة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسة.

التعبئة وإقامة الروابط

شجِّعْ، منذ بداية العمليّة، على التّشارك في وضع الخطط والإستراتيجيات والأنشطة الّتي تُساهمُ فيها طائفة متنوّعة من الجهات الفاعلة داخل مجموعات المهاجرين قسرًا (كالشّباب والنساء والأشخاص الّذين لديهم تنوّع في الميول الجنسية، والهوية الجندريّة، والتعبير الجندري، والسّمات الجنسية وكبار السّن وذوي القدرات المختلفة) كما شجّع على فرض الإستماع النّشِط والإدلاء الدّائم بالآراء جزءًا من عملية التصميم أو التّنفيذ. ويسيّرْ تضمين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصّلة من المجتمعات المضيفة في هذه العمليات، وهي قد تشمل الأفراد العاملينَ بصورة غير رسمية/أو طوعية على مستوى المجتمع

تجربة مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح في تيسيرِ المشاركة المُجدية

مُستشارية حقوق الإنسان والنّزوح منظّمةٌ مُكوّنة من جهاتٍ فاعلةٍ في المجتمع المدنيّ الكولومبيّ، لا تزالُ، منذ أكثر من 30 عامًا، تعملُ في سبيلِ ضمان حقوق النّازحين في كولومبيا. ويُعرفُ عملُنا بقدرتهِ على التّأثير في استجابة الدّولة للنّزوح القسريّ، وتعزيز مشاركة النّازحين في عمليّات استرداد الحقوق وبناء السّلام، وذلكَ باعتمادِ مُقاربات متُغايرة بحسب النّوع الاجتماعيّ، والانتماء العرقيّ، والجيل. ونحنُ نعملُ اليوم في ثماني مناطق مختلفةٍ في كولومبيا، رزحَت مُجتمعاتها سابقًا أو ترزحُ حاليًّا تحتَ النّزاع المُسلّح. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ مستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح تُسدِي مشورتها لكلٍّ من الأمم المتّحدة ومنظّمة الدّول الأميركيّة.

يصبُّ عملنا جلَّ تركيزه على تشجيع مشاركة الضّحايا والمنظّمات من أجل تعزيزِ عمليّاتِهم في إدارةِ الحوادث، لا سيّما تلك المرتبطة بالإعمار و/أو السّياسة العامّة. وانطلاقًا من هذه المقاربة، بدأنا بمشروع جداريّة كومادري ((Comadre، فَوجّهنا دعوةً إلى مشاركتنا في هذا المشروع لِجمعيّة النّازحين الأفريقيّين-الكولومبيّين، ولِتجمع النّازحات، لا كومادري (La

Comadre)، المُتفرّع مِنها. وقد أمكنَ توجيهُ هذه الدّعوة بفضل العلاقة العريقة القائمة بينَ مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح وهذا التّجمّع. فقد واكبنا، على مدى سنواتٍ عدّة، العمليّات المستقلّة الّتي نظّمها التّجمّع آنف الذّكر في سبيل المقاومة، والتّشافي، والذّاكرة، والنّضال من أجلِ الوصول إلى العدالة، والحقيقة، والإصلاح، وعدم التّكرار.

إنَّ مشاركة مجتمع النّازحين المُتحدّرينَ من أصول أفريقيّة، لا سيّما النّساء والشّباب منهم، كانت كفيلةً بإجراء استشاراتٍ وعمليّاتِ صناعة قرار مشتركة، بالإضافة إلى تطوير المشروع، واختيار أعضاء الفريق، وموقع التدخّل، ومناهج المشاركة، والأشخاص المشاركين، وإدارة الموارد، وتطوير العمليّة بحدِّ ذاتها. وقد أثمرَت هذه المشاركة الجماعيّة جداريّةً أصبحت تُعدُّ اليوم تعبيرًا عن الذّاكرة الحيّة وعن تشافي مجتمع النّازحين.

شارك في هذا المشروع أكثر من 80 شخصًا من جماعة النّازحين الأفريقيّين-الكولومبيّين، الّذين يعيشون في مجتمع سواشا 4 -وهي بلدة تقع قربَ بوغوتا، وتعتبر تاريخيًّا ملجأ الجماعات النّازحة. وبفضلِ الدّعم الّذي تلقيناهُ من مجموعةِ الفنّانين، وفريق الخبراء المعنيّ بِضمانات عدمِ التّكرار ضمنَ مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح، والقادة وصغار القادة في لا كومادري وجمعيّة المهجّرين الأفريقيّين-الكولومبيّين، استطعنَا توسيع نطاقِ المشروع ودعم المجتمع في تنفيذ الجداريّة.

وعلى الرّغمِ من تقليصِ مشاركةِ ضحايا النّزوح في السّيناريوهات الإقليميّة والسّياسيّة، عزّزت تحرّكات هؤلاء الضّحايا ومنظّماتهم استراتيجيّات المقاومة لديها، من خلال آليّاتٍ تؤولُ إلى تعميمِ ثقافة السّلام. ولعلَّ جداريّة لا كومادري خيرُ تعبيرٍ عن هذا السّيناريو. ففي إطار ضمانات عدم التّكرار، يُجسّدُ ابتداعُ هذه الجداريّة ثقافة السّلام الّتي تساهم في بناء ذاكرةٍ عابرة للأجيال. وتُشجّع الجداريّة نفسها على صياغة رواياتٍ ذاتيّة عن النّزوح، تُلخّص استراتيجيّات المقاومة، والصّمود، وممارسات التّشافي الّتي دأبَت عليها النّازحاتُ السّود. ومِن شأنِ ذلكَ أن يرسّخ القصص الجماعيّة الّتي غُيّبَت عن الرّوايات المؤسّستيّة، وأن يعتمدَ، تاليًا، منهجًا تشاركيًّا مع الأطراف الاجتماعيّة الفاعلة المُستضعفة (كالنّساء، والشّباب، والفتيان والفتيات السّود) يرتكزُ على الثّقافة (الموروثة والرّاهنة)، والفنّ- أي تتكاملُ هذه العناصرُ لتُشكّلَ مُجتمعةً استراتيجيّةَ لِلمقاومةِ ولِمنعِ العنف.

أمّا بالنّسبة إلى المجتمع المشارك، فإنّ ابتداعَ هذه الجداريّة يعتبر نشاطًا للذّاكرة الحيّة يسنحُ فرصةَ إجراءِ حوارٍ عابرٍ للأجيال حول عمليّات النّزوح وأثر النّزاع، وحولَ المقاومة والاحتمالات الجماعيّة المُتاحَة أمامَ مجتمعات النّازحينَ السّود. ❖

المحلي وكذلك الجهات الفاعلة الرسميّة (مثل المُدافعين عن حقوق الإنسان، والمتخصّصين في بناء السلام، والجهات الفاعلة الإنسانية)، بِمَن فيهم أولئك الذين قد لا يعتبرونَ أنفسهم عاملينَ في مجال العدالة الإنتقالية. وادعمْ إنشاء شبكة بين المجتمعات المتضرّرة والجهات الفاعلة ذات الصلة، كلّما أمكنَ ذلك. وحدِدْ الهيكليات والعمليات القائمة الحاليّة في مجموعات المهاجرين قسرًا التي يمكن تعزيزها بدلاً من السعي إلى فرض هيكليّات أو عمليات جديدة.

إنشاء مساحات آمنة

اِعمَلْ مع المجتمعات بغيةَ تحديد أماكن مناسبة وآمنة لهم، سواء أكانت ماديّة أم افتراضية، أو بغيةَ إنشائها حتّى يتمكّن أفرادها من الإجتماع ووضع جدول أعمالهم الخاص في ما يتعلق بالهجرة القسرية والعدالة الانتقالية بمنأى عن أيّ تدخّلات يفرضها الخارج. وقد تحتاج إلى تقديم الدّعم الماليّ أو التّقنيّ للمجموعة الّتي تعمل معها بحسبِ ما تُمليه الظروف المختلفة الّتي قد تعترضكَ أثناء التقييم. وعلى الرغم من أنّ هذه الإحتياجات قد لا تخدمُ مباشرةً مخرجات مشاريعكَ أو أهدافها، قدِّمْها فورَ طلبها من أجلِ الحفاظ على ثقة المجتمع بكَ. وواظِب على العمل مع المجتمعات لتحديد أنسب توقيت للمشاركة. هذا ولا بدّ من تقريرِ إن كانت المساحاتُ المختلطة أو أماكن معيّنة ضروريّةً لفئاتٍ محدّدة (مثل النساء والشباب وذوي القدرات المختلفة).

التّوعية

ضعْ استراتيجية للتوعية في شأن الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية بالشّراكة مع المجتمع المتضرّر. وقد ينطوي ذلك على توفير معلوماتٍ هادفة عن العدالة الانتقالية الشاملة وحقوق الإنسان، وكذلك معالجة الثّغرات المعرفية الأخرى التي رُصِدَت خلال مرحلة التقييم (راجِع الفصل 2، المعنون: التقييم). ثمّ أعدِد موادَّ وعمليات مرجعية أو تدريبية بالتعاون مع المجتمعات المتضررة، على نحوٍ يُلائمُ فئة الجمهور أو الأطراف المعنيّة المُحدّدة، مثل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، والهيئات الدينية، والسّلطات المحليّة.

بناء القدرات

أعدِد جلساتِ بناء القدرات على نحوٍ يُلبّي الاحتياجات التي رُصدَت في مرحلة التقييم، ثمّ سمِّ المدربين ذوي الخبرة الأكثر ملاءمةً (أكانوا من عداد موظّفي المنظّمة أم خارجها). وقد تشمل مجالات التدريب الرئيسة المرتبطة بالهجرة القسرية والعدالة الانتقالية، على سبيل المثال، مهارات تقديم الرّعاية الصّحيّة النفسيّة والدّعم النفسي والإجتماعي، والاتّصال والمُناصرة، ومقاربات المصارحة القائمة على الفنّ لتخليد الذكرى. واحرَص على اشتمالِ المشاركين جميعًا وعلى تمثيلهم، وقد تضطّر إلى عقد جلساتٍ تدريبية منفصلة لكلّ مجموعةٍ على حدة، إن اقتضَى الأمر. وراعِ في اختيارِكَ موقع التّدريب وتوقيته وأسلوبه، الحساسيّات الثّقافية والدّينيّة وعوامل أخرى (مثل مسؤوليات العمل/أو رعاية الأطفال). وأخيرًا، حدّدْ أيًّا مِن أفراد المجتمع سيستفيد من إرشادات «تدريب المدربين» كما حدّد الموضوع أو المسألة الّتي يُفترضُ أن يتناولها.

تيسير العمل

تذكّر دومًا أنّ الإستفادة من العمليات والممارسات القائمة أساسًا، الّتي تستخدمها المجتمعات المتضرّرة، خيرٌ من إسقاطِ منهجياتٍ خارجيّة عليها. واحرَص على أن تتوفّر لديكَ مجموعة واسعة من تقنيات تيسير العمل يُمكنكَ أن تختارَ أفضلَها من أجلِ تعزيز مشاركة مختلف الأفراد والجماعات واشتمالهم. ومِن جُملةِ الأمثلة على ذلك، تنظيم الحوارات ما بينَ الأجيال، وإقامة نشاط رسم "نهر الحياة"، أو رسم خرائط الجسد، وعقد حلقات الإستماع. وفي هذا الصّدد، ستجد، في ختامِ هذا الفصل، روابط تُحيلُكَ إلى أدواتٍ مُعدّة سابقًا قد ترغبُ في استخدامها أو أقلمتها لصالِحِ برنامجكَ أو مشروعكَ أو نشاطكَ. واحرَص على أن تعتمدَ مقاربةً مُتحسّسَة للصّدمات، وأن يُرافقكَ دومًا مُقدّمُ خدماتِ رعاية صحيّة كُفءٌ وجاهز في أيّ وقتٍ لمدّ المشاركين بالدّعم اللّازم إذا لزم الأمر.

إدارة التّوقّعات

تعدّ إدارة توقعات الأفراد والمجتمعات المتضرّرة الّتي تسعى إلى إشراكها أمرًا أساسيًّا يضمنُ إحداثَ تدخّلكَ أثرًا إيجابيًّا. ويجبُ أن يتمّ ذلكَ في مرحلة «فتح الأبواب» كما في محطّاتٍ أخرى خلالَ رحلةِ الإشراكِ هذه. فقدِّم، مِن البداية، معلومات واضحة ودقيقة عن التّدخّل، بما في ذلك ما يقدرُ التّدخل على القيام به وما يقصر عن القيام به، وكيفية تخزين المعلومات واستخدامها والجهة المُخوّلة الاطّلاع عليها (راجِعْ الفصل 4 المعنون: التّوثيق، لمزيدٍ من المعلومات). ولا تتردّدْ في مناقشة التّوقعات بصراحةٍ مع كلٍّ من المجتمعات النّازحة والمجتمعات المضيفة، ووضّح لهما إن كان التّدخّل سيأتي على قدرِ تلكَ التّوقعات. واشرحْ دور الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة الانتقالية والتّحديات الخارجيّة المحتملة، التي قد تؤثّر على النّتائج المتوقّعة مِن هذا التّدخل.

أمّا جعلُ مساحةٍ لإدلاءِ الآراء أو آليّةٍ لتقديم الشّكاوى جُزءًا مُتأصّلًا في صلبِ نشاطكَ أو مشروعكَ أو برنامجكَ، فيرتبطُ ارتباطًا وثيقًا بمراقبة تدخّلك وتقييمه عن كَثَب، وسيمنح الأطراف المعنيّة فرصةَ التعبير عن أيّ مخاوف قد تنتابُها في شأن العملية، وهذا ما من شأنه أن يُساعدَ في ضمان تقبّلِ هؤلاء لما يُعرَضُ عليهم، والحفاظ على عامل الثقة على المدى الطويل.

التّنسيق

بحسبِ ما تمّ توضيحه في الفصل 2 المُعنون: التقييم، من الأهميّة بمكان أن ترسمَ خريطةً تُبيّنُ جميع الجهات الفاعلة الّتي تشارك في قضايا مُتعلّقة بالعدالة الانتقالية ضمنَ النّطاق الجغرافيّ الّذي تسعى إلى العمل فيه، بما في ذلك الجهات التي لا تعتبرُ نفسها مُتخصّصة في مجال العدالة الإنتقالية (على غرارِ تلكَ الفاعِلَة في مجالِ حقوق الإنسان، وبناء السلام، والعمل الإنسانيّ، والتنمية، إلخ.). ثمّ نسّق مع هذه الجهات الفاعلة على المستويات المحليّة و/أو الوطنيّة و/أو الإقليميّة و/أو الدولية من أجلِ تفادي تكرار الأنشطة، وتعزيز تكامل الجهود، وسد الثغرات في الممارسات، كما مِن أجلِ الإستفادة من تبادل المعارف. وشجّعْ على إنشاء شبكة للعدالة الانتقالية، واتّفِقْ مع الجهات المعنيّة على وضع طرائق التنسيق – وذلك من خلال عقدكم اجتماعاتٍ منتظمة الوتيرة، واعتمادكم التّواصل المفتوح، وتبادل المعلومات في ما بينكم على سبيل المثال. ومِن المُجدي أن يُجرَى تخطيط استراتيجي مشترك مع المنظمات الشريكة في شأن دمج الهجرة القسرية في عمليات العدالة الإنتقالية الحاليّة والمستقبليّة.

تجربة منظّمة أس أو أس ساحل السّودان في بناء الثّقة من خلال المشاركة

يُركّزُ عَمَلُنا في منظّمة أس أو أس ساحل السّودان على عمليّة بناء الثّقة والتّمكين الاقتصاديّ في صفوف المجتمعات المتضرّرة مِنَ الحرب في إقليم دارفور بالسّودان. فقد كانت هذه المجتمعات معرّضة لانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشيّة على مدى العقدين الماضيين، وكانت قضيّةُ العدالة الانتقاليّة أولويّةً بالنّسبة إليهم، من أجلِ الحفاظ على المصالحة والتّلاحم الاجتماعيّ والتّعايش السّلميّ. لذا، تمثّلَ أحد أهداف مشروعنا المحوريّة في تطوير أساليبَ تشاركيّةٍ غير عنيفة لتعزيز التّعايش في المجتمعات المستهدفة، وذلكَ عبر إقامةِ علاقات أكثر متانةً، ووضع آليّاتٍ للحوار وحلّ النّزاعات النّاشِئة بين أفراد هذه المجتمعات.

وبُغيةَ بناء الثّقة وإقامة العلاقات، حدّدنا أولًا الأشخاص البارزين في المجتمع بهدف إشراكهم في العمليّة، ثمّ تواصلنا مع المجموعات المتنوّعة الأخرى. بعد ذلك، عملنا على تعبئة المجتمع المستهدف لتهيئته على المُشاركةِ في العمليّة. وقد ساعدنا هذا التّفاعل على فهم السّياق داخلَ مجتمعات النّازحين، وعلى تحديد

كيفيّة عقد اللّقاءاتِ معهم ومكانها وزمانها من أجل طرح قضايا أو تنفيذ أنشطةٍ محدّدة. أمّا ممثلو المجتمع الأبرز، الّذين فتحوا لنا البابَ في بدايةِ العمل، فَلم يشملُوا، في أنشطتهم، الجماعات المتنوّعة كلّها، لذا أجرينا حملة توعية مجتمعية في شأن الحاجة إلى مجموعةٍ شاملة مِن ممثّلي المجتمع، تضمُّ النّساء، والرّجال، والشّباب، والجماعات المهمّشة، وذوي الإعاقة، وغيرهم.

وبعد عددٍ منَ اللّقاءات والتّسهيلات، أدرك النّازحون داخليًّا أهمّيّة المشاركة والتّحرّكات الجماعيّة، وتمكّنوا من إنشاء لجانِ بناء سلامٍ اشتماليّة. غير أنّهم تريّثُوا في تشكيل بعض لجان النّساء والشّباب الخاصّة، فقد شعروا بالحاجة إلى مناقشة بعض القضايا بشكلٍ منفصلٍ قبل إنشاء لجنةٍ اشتماليّة.

ومن جملةِ العناصر الرّئيسة في مشروعنا، العملُ على بناء قدرات مجتمعات النّازحين داخليًّا لتمكينهم من توثيق قصصهم عن التّعرّض لِلانتهاكات. ولهذا الغرض، عملنا على تدريب لجانٍ مؤلّفة من نازحينَ داخليًّا على قضايا تنظيميّة وإداريّة وعلى تحديد الأولويّات في ما يخصّ قضايا المناصرة ومهارات التّفاوض، نظرًا إلى أنّهم يحتاجون إلى التّأثير في الجهات الفاعلة في المجال الإنسانيّ، وصانعي السّياسات الحكوميّة على حدّ سواء. وقد قدّمنا خدماتِ الصّحّة النّفسيّة والدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ، ودرّبنا لجان بناء الثّقة على كيفيّة تنظيم حملاتِ مناصرةٍ تشاركيّة، وعلى الإصلاحات التشريعية المرتبطة بحقوق النّازحين داخليًّا، والوصول إلى الأرض. ويُعدُّ بناء الثقة ركيزَةَ المشاركة المُجدية؛ ولعلَّ أفضل المكاسب الملموسة هو تنظيم أفراد المجتمعات صفوفَهم في مجموعاتٍ مُتراصّة والمطالبة بحقوقهم بشكلٍ مستقلّ. ❖

الرّصد والتّقييم

يجبُ أن يُجرَى الرّصد والتّقييم المُجديَيْن على مدارِ فترةِ التّدخّل، وأن تكونَ طبيعتهما تشاركيّة. ويُشترطُ فيهما أن يشتملَا كلًّا منَ المجتمعات النّازحة والمُضيفة، وأن يُيسّرَا دمجَ الأفراد والجماعات المهمّشة من السّكّان النّازحين. وفي هذا الصّدد، قد تُشكّل جلسات التّعلّم والتّداول الدّوريّة فرصةً تُخوّل المجتمعات النّازحة والمضيفة مناقشة التّدخّل قيد النّظر؛ كما قد تُشجّع على إجراء النقاشات المفتوحة والآمنة في شأن الدّروس المستفادة مواضع الإخفاق، بغيةَ أقلمة عمليّة التدخّل على أساسِها. هذا ويُمكنُ طرحُ أنظمةٍ إضافيّةٍ من شأنها أن تضمنَ تحقيق المحاسبة، ومنها، على سبيل المثال، توفير استبيانات الرّضا، وصناديق الشّكاوى، وجهات الاتّصال، وأرقام الهواتف، وقاعات البلديات.

ستجد، في ختامِ هذا الفصل، روابط تُحيلُكَ إلى أدواتٍ مُعدّة سابقًا قد ترغبُ في استخدامها أو أقلمتها لصالِحِ برنامجكَ أو مشروعكَ أو نشاطكَ.

قراءاتٌ وموارد إضافيّة

طرائق التيسير

التحالف الدّوليّ لمواقع الضّمير، منع العنف وأدوات الحوار:
Violence Prevention and Dialogue Toolkit

المبادرة العالميّة للعدالة والحقيقة والمصالحة، المصارحة المجتمعيّة في المناطق النّائية في كولومبيا:
Community Truth-Telling in Outlying Regions of Colombia

المبادرة العالميّة للعدالة والحقيقة والمصالحة، رسم خرائط الجسم خدمةً للمناصرة:
Body Mapping for Advocacy

منظّمة البحث عن أرضيّةٍ مشتركةٍ، كتيّب تصميم الحوار المجتمعيّ:
Community Dialogue Design Manual

الرصد والتقييم

المبادرة العالميّة للعدالة والحقيقة والمصالحة، تعزيز المشاركة في عمليّات العدالة الانتقاليّة على المستوى المحليّ والوطنيّ: Strengthening Participation in Local-Level and National Transitional Justice Processes

سيفيكوس، الرّصد والتّقييم: Monitoring and Evaluation

الاستجابة الإنسانيّة، رصد الاستجابة: الإرشادات والنماذج: Response Monitoring: Guidance and Templates تحت إشراف الفريق التوجيهيّ في دورة البرنامج الإنسانيّ التّابع لِلّجنة الدّائمة المشتركة بين الوكالات، أعدَّ الفريق التّقنيّ المشترك للرصد بين الوكالات دليلًا حول مقاربة مشتركةٍ في شأنِ رصد الاستجابة في المجتمع الإنسانيّ.

المنظمة غير الحكومية Connect، نموذج خطّة الرّصد والتّقييم:
Monitoring and Evaluation Template Plan

المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، إطار عمل لرصد البيئة في العمليّات المرتبطة باللّاجئين وتقييمها: Framework for Assessing, Monitoring and Evaluating the Environment in Refugee-related Operations

الوكالة الأمريكيّة للتّنمية الدّوليّة، نموذج خطّة رصد النّشاط وتقييمه وتعلّمه:
Activity Monitoring, Evaluation and Learning Template Plan

Tools4Dev، نموذج خطّة الرّصد والتّقييم: Monitoring and Evaluation (M&E) Template Plan

ملحوظات

التوثيق

إنَّ مصطلح "التّوثيق" حمّالُ تفسيراتٍ جمّة، ويرتبطُ معناهُ ارتباطًا وثيقًا بالسّياق الّذي يستعمل فيه. فقد يشير مصطلح "التّوثيق" ببساطةٍ إلى عمليّة جمعِ المصادر المنشورة و/ أو غير المنشورة، أو إلى تسجيل الوقائع في شأن أحداثٍ حاليّةٍ أو أحداثٍ جرت مؤخّرًا كجزءٍ من استقصاءٍ أو تحقيق16. والتّوثيق يعني عمومًا عمليّة جمع المعلومات المستقاة من عددٍ من المصادر المُنوّعة (كالوثائق، والكتب، والصّور، والتّسجيلات الصّوتيّة والمصوّرة، والنّصوص الإلكترونيّة)، وتخزينها، وتحليلها. ويمكن استخدامُ مجموعةٍ كبيرةٍ من منهجيّات التّوثيق- منها، على سبيل المثال، جمع البيانات القائمة على الفنون، والبيانات السّمعيّة-البصريّة، والأدلة، علمًا أنَّ كلًّا منها تتطلّبُ نسبة مشاركةٍ مُختلفة مِن الأفراد المتضرّرين /المجموعات المتضرّرة.

وفي ما يخصّ سياق الهجرة القسريّةِ والعدالة الانتقاليّة، يعتبر التّوثيق عمليّة تسجيل الوقائع المحيطة بنزوح الفرد أو الجماعة. وغالبًا ما تكون المجتمعات النّازحة عرضةً لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان في كلِّ مرحلةٍ من مراحل رحلة نزوحها. ومن الأمثلة على ذلك، التّمييز الهيكليّ المُمارس بحقِّ الجماعة المهمّشة في موطنِها الّذي يمكن أن يفضيَ إلى إقصاءٍ اجتماعيٍّ-اقتصاديّ، وإلى ارتفاع نسبة تعرّضها للإساءة على يد مجموعةٍ من الجهات الفاعلة

(سواء أكانت تابعةً للدّولة أو غير تابعةٍ لها). ويمكن للنِّزاع أن يزيدَ من حدَّة تعرُّض المجتمعات لانتهاكات حقوق الإنسان، وأن يجبرها على مغادرة مواطنها، والبحث في أماكن أخرى عن أوضاع أمنيّةٍ أفضل وعن فرصٍ اجتماعيَّةٍ واقتصاديَّةٍ جديدة. وغالبًا ما تكون هذه الرّحلات خطيرةً وغير متوقّعةٍ، ويمكن أن تعرّض الأفراد والجماعات للمزيد من مخاطر سوء المعاملة. وعادةً ما تفتقر المجتمعات النّازحة المعرفة، والتّأثير، والمصادر اللّازمة لتحصيل جبر الضّرر عن الانتهاكات، المُرتكبة بحقّها في مواطِنها أو في مقرّاتِ لجوئها.

يكتسبُ توثيق روايات المجتمعات النّازحة التّاريخية في مسألةِ الهجرة القسريّة أهميّةً كُبرَى، ويُعزَى ذلكَ لأسبابٍ شتّى. فتوثيق هذه الرّوايات ليسَ مُجرّدَ خطوة ضرورية في مسار تحقيق أهدافِ العدالة الانتقاليّة الأعمّ فحسب، بل يُعتبر هدفًا بحدِّ ذاتها. والتّوثيق شكلٌ قويٌّ من أشكالِ المقاومة اللّاعنفية للنّزاعات المستمرّة، وهو يمكّن من التماس العدالة من دون الحاجةِ إلى التريثِ حتّى تتوفّر البيئة السّياسيّة المؤاتية. وهوَ يقاومُ، أيضًا، الاستحواذ على القصص، وتدمير الأدلّة، والتّاريخ، والذّاكرة[17]. فما إن يُحكمُ تخزين المواد الموثّقة تخزينًا آمنًا، حتّى تستحيل سجلًّا يختزنُ الأدلّة الضّروريّة لخدمةِ الملاحقة القضائيّة المُفضَى إليها، ولجان الحقيقة، وغيرها من التّدابير. ومن شأنِ عمليّة التّوثيق، إن أُتقِنَ تنفيذها وأُقرِنَت بخدماتِ الصّحّة النّفسيّة المتكاملة وبالدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ، أن تساعد في التّشافي الجماعيّ والفرديّ، لأنّها تضمن الإقرارَ بالظّلم الّذي تعرض له الأفراد والمجتمعات، وتسجيلَه، وحفظه في الذاكرة[18].

قد تتعدّدُ أهداف التّوثيق، ومنها الدّعوة إلى إحداثِ تغييراتٍ قانونيّةٍ، و/أو تغييراتٍ في السّياسات المُتعلّقة بمعايير حقوق الإنسان، و/أو بناء ذاكرة جماعيّة تدعم بناء المجتمع وتحقيق المصالحة، و/أو التّحقيق في أدلة انتهاكات حقوق الإنسان وجمعها في سبيل تحقيق المصارحة، وإحقاق العدالة، وتنفيذ المحاسبة، وتأمين الخدمات المباشرة للضّحايا وعائلاتهم على سبيل الذّكر لا الحصر[19].

يقومُ تحديد الأسلوب المنوي اتّباعه في توثيق تجارب المجتمعات المهاجِرة قسرًا على نوع المعلومات المُراد توثيقها والدّافع إلى توثيقها. فعلى سبيل المثال، إنَّ توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لاتّخاذها دليلًا في إجراءات العدالة الجنائيّة هو أمرٌ يتطلّب الامتثال لِمعايير دقيقة للغاية من أجلِ ضمان قبولها في المحكمة. أمّا توثيق قصص المجتمعات النّازحة على اعتبارِه جزءًا من مبادرةٍ مجتمعيّةٍ غير رسميّةٍ تسعى إلى تقصّي الحقائق، فيُمكن أن يكون عمليّةً أكثر تحرّرًا وأقلّ تنظيمًا. ومن الضّروريّ النّظر في نوع التّوثيق المناسب (يجب أن يعتمد التّوثيق على مبدأ عدم إلحاق الأذى) للأفراد أو للجماعات الّتي يُعتَزَمُ العمل معها. فعلى سبيلِ المثال، قد يُعتبرُ تسجيل التّاريخ الشّفهيّ نوعًا من أنواع التّوثيق الّذي تشعرُ المجتمعات المتضرّرة بالطّمأنينة إلى المُشاركة فيه، في حين أنَّ طرح أسئلةٍ محدّدةٍ في شأن حوادث ما قد يؤدّي إلى إعادة إحياء صدماتهم.

ومن المفاتيح الرّئيسة في عمليّة التّوثيق، فهمُ السّياق الّذي تودّ أن تعملَ فيه، وتصميم منهجيّةٍ توثيقيّةٍ مناسبةٍ وذات صلةٍ، وذلكَ بعد تقييمِ احتياجات المجتمع وأولوياته تقييمًا دقيقًا. إضافةً إلى ذلك، من الضّروريّ التّأكد أنَّ عمليّة التّوثيق تشاركيّةٌ حقًّا، أو في بعض الظروف، مجتمعيّة القيادة، وذلك من أجلِ ضمان أن يُحدِثَ التَّدخّل أثرًا إيجابيًّا. ويمكنُ أن تجدَ، في هذا الصّدد، إرشاداتٍ مفصّلة حول التقييم والمشاركة، بما فيها تطبيقُ مبدأ عدم إلحاق الأذى الوارِد في الفَصْلين الثّاني والثّالث. وضمِّن تقييمك الأوّليّ، أيضًا، تحديدَ عوامل الخطر (على غرار القيود، والأمن)، وضع مبادئ توجيهيّة تشغيليّة تُنظِّمُ المشاركة المجتمعيّة في التّوثيق، وتُحدّدُ مبادئ الاشتمال، والحياد، والنّزاهة، والسّريّة ومشاركة البيانات، والأمن، وغيرها. وتوخَّ الحذرَ دائمًا عندَ التّعامل مع مسائل حسّاسة مرتبطة بالنّوع الاجتماعي، والثّقافة، والدّين، وغيرها من الأمور، واحرَص على الامتثال بمعايير أخلاقية صارِمة في شأنِ جمع المعلومات الشّخصيّة واستخدامها عند صياغة هذه المبادئ التّوجيهيّة.

ستجدُ، في ختامِ هذا الفصل، روابط تُحيلك إلى الإرشادات المرتبطة بمجموعة من أدوات التّوثيق وتقنيّاته.

الغايات

فكِّر على نحوٍ إبداعيّ وتعاونيّ في مسألة دمج التّوثيق بشكلٍ استراتيجيٍّ في رؤيتك للعدالة الانتقاليّة، والتفِت دومًا إلى أنّها قد تكون على المستوى الوطنيّ أم المحليّ، وقد تكون تدابيرها رسميّة أم غير رسميّة، قصيرة الأمد أم طويلة الأمد.

وفكِّر على نحوٍ نقديٍّ في الأسباب الموجِبة لتوثيق قصص مجتمعات المُهاجرينَ قسرًا، وأمعِن النّظر في كيفيّة توظيف هذه المعلومات.

قد تشمل أوجِه استخدام التّوثيق وأهدافه المختلفة، ما يلي:

- مبادرات المصارحة المجتمعيّة الّتي تساهم في تطوير لجان الحقيقة، وفي تدابير أخرى.
- أنشطة الذّاكرة وتخليد الذّكرى على المستوى المحلي الّتي من شأنها تيسير عمليّة المصالحة وتحسين التّلاحم المجتمعيّ.
- جمع الأدلّة على انتهاكات حقوق الإنسان في سبيل تحقيق العدالة الجنائيّة وغيرها من عمليّات المحاسبة.
- الدعوة إلى تغييرات قانونيّة، وتغييراتٍ في السّياسات، وإلى إصلاحٍ مؤسّستيٍّ في شأن حقوق المهجّرين.
- التّبليغ عن تأمين خدمات مباشرةٍ للمهاجرينَ قسرًا.

يجدرُ التّنويه بأنَّ النّقاط آنفة الذّكر لا تعتبر قائمة شاملةً، وأنَّ توثيق المسائل المرتبطة بالهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة يمكن أن يخدم أكثر من هدفٍ واحدٍ، في حال كانت المنهجيّة المُعتمدة مناسبةً.

المعلومات

يجبُ أن ترتكزَ أيُّ مبادرةٍ في مجال التّوثيق على أولويات الجماعة المُراد إشراكها فيها. لذا، حدِّد، بدايةً، احتياجات مُجتمع المُهاجرينَ وأولويّاته المرتبطة بالعدالة الانتقالية (راجع الفصل الثّاني، التّقييم، والفصل الثّالث، المشاركة)، قبل التّداول في نوع المعلومات المُفترض جمعها وتخزينها من أجلِ تلبيةِ هذه الاحتياجات والأولويّات على نحوٍ أفضل.

قد تشملُ تلك المعلومات ما يلي:

- تاريخ الجماعات النّازحة الجماعي؛
- التّجارب الشّخصيّة وقصص النّازحين.
- انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة، والحقوق المدنيّة والسّياسيّة، المرتبطة بالهجرة القسريّة.
- الاحتياجات الرّئيسة، كالمسكن، والمأكل، والمشرب، والمعيشة، والصّحّة، والتّعليم.

احرص على أن تطّلعَ دومًا على أيِّ مبادراتٍ توثيقيّةٍ تكون قد أجريت في السّابق في المجتمع النّازح الّذي تودّ التعامل معه، وأحِط علمًا بالآثار المُترتبة عنها. وكُن يقظًا لِتتجنّبَ تكرار الجهود التّوثيقيّة، لأنَّ ذلكَ سيؤدّي إلى إرهاق النّاجين، وإلى احتمال إعادة إحياء صدماتهم. وانظر مليًّا في كيفيّة مُساهمة المبادرة التّوثيقيّة الخاصة بك في تطوير الأنظمة التّوثيقيّة الموجودة مسبقًا.

المنهجيّة

من الأهميّة بمكان إمعان التّفكير في المقاربة المنهجيّة، أو في مزيج المقاربات الأنسب لنوع المعلومات المُراد جمعه. لذا، إطرَح على أفرادِ المجتمع النّازح الّذي تودّ إشراكه في العمليّة، مجموعةً من المنهجيّات التّوثيقيّة القائمة أساسًا، وأجرِ نقاشًا مفتوحًا معهم يفضي إلى أن تتخذوا، معًا، قرارًا تعاونيًّا. ثمّ حدّد نسبة مشاركة المجتمع المتضرّر في تصميم العمليّة وتنفيذها خلال هذه العمليّة التّفاعليّة. وقد تحتاج إلى أن تجري عددًا من هذه الجلسات التّمهيديّة مع جماعات ديموغرافية مختلفة (كالشّباب، والنّساء، والأشخاص المُختلفين في الميول الجنسيّة، والهوية الجندريّة، والتعبير الجندري، والسّمات الجنسية؛ وكبار السّن وذوي القدرات المُتفاوِتَة) داخل المجتمع النازح من أجل ضمان اشتماليّة العمليّة وتنوّعها.

تكثرُ منهجيّات التّوثيق المُثبتة الّتي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار المقاربات المحتملة للعمل مع أحد المجتمعات النّازحة، ومنها:

- **المقاربات القائمة على الفنون**، كرسم خرائط الجسد، ونهر الحياة، والجداريّات. وتُجدي هذه المقاربة نفعًا عند التّخطيط لمبادرة مصارحة مجتمعيّة، فهي تقدّم لغةً بديلةً للنّازحينَ قسرًا، تُخوّلهم التعبير عن الصّدمات الّتي تتخلّلُ تجاربهم، كما تُخوّلهم العودة إلى الماضي بأسلوب إبداعيّ، مع تصوّر مستقبلٍ جديد.
- **المقاربات السّمعيّة-المرئيّة**، كالتّصوير، والتّسجيلات الصّوتيّة، والفيديوهات. يمكن اعتماد هذه المقاربة عند التّخطيط لحملة مناصرة في الوسائل الإعلاميّة المختلفة، فهي تقدّم وسَطًا مباشرًا وجاذبًا يُخوّلُ الأفراد والجماعات إيصال قصصهم ورسائلهم.
- **مقاربات جمع البيانات تعتبر** مفيدة عند تنظيم تقييمٍ للاحتياجات، والتّخطيط لتسليم الأدلّة لتحقيق جنائي في انتهاكات حقوق الإنسان، و/أو دراسة تأثير القوانين في المجتمعات النّازحة، ذلكَ أنّها تُفضي إلى جمعِ معلومات دقيقة، ومحدّدة، وغالبًا ما تكون مرتبطةً بزمنٍ معيّن.

هذه المقاربات كلّها تتطلّب خبرات تقنيّة، بالإضافة إلى ما يسمّى بالمهارات النّاعمة في التّعامل مع الآخرين. وفي هذا الصّدد، قد ترغبُ في طلب المساعدة من متخصّصٍ عندَ تصميمكَ جلسة تمهيديّة حول منهجيّات التّوثيق مع أفراد المجتمع النازح و/أو تنفيذها، و/أو عند تصميم عمليّة التّوثيق الخاصّة بك و/أو تنفيذها.

تشكيل فريق التّوثيق الخاص بك وتجهيزه

حاول اختيار أفرادٍ يمتلكون خبرات مترابطة في منهجيّة التّوثيق الّتي تودّ توظيفها، ويُحيطُونَ علمًا بمسائل الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة. واحرَص على أن يُمثّلَ أعضاء فريقك المجتمع الذي تريد إشراكه في العمليّة، بما فيه الجماعات المهمّشة. وتأكّد أنّ أعضاءَ فريقك مُلِمّونَ بأيّ حساسيّات ثقافيّة مرتبطةٍ بالهوية (كالنّوع الاجتماعيّ، والجنس، والعرق، والدّين، والعمر، وغيرها)، وقادرُونَ على تعديل تواصلهم على أساسِها. حاول أن تحدّد التّحيّزات المحتملة الّتي قد يُبدِيها أعضاء الفريق تجاه المشاركين، وقوّمْها، وحدّد لهم أساليب جمع الشّهادات وتفسيرها (كالتّحقّق من الخلفيّة).

قد يكون ضروريًّا أن يحصل الفريق على تدريب شاملٍ في شأن:

- الممارسات والإرشادات التّوثيقيّة المُثبتة.
- الصّحّة العقليّة والدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ.
- أطر العمل القانونية.
- التحيّز والحساسيّة الثّقافيّة.
- مهارات التواصل، كإنشاء علاقة أَلِفَة، وتعاطف، وتواصل غير لفظيّ.

عندئذٍ، تستطيعُ أن تضعَ وتشاركَ وضع مبادئ توجيهيّة تشغيليّة تُنظّمُ التّوثيق، وتُحدّدُ مبادئ الاشتمال، والحياد، والنّزاهة، والسّريّة ومشاركة البيانات، والأمن، وغيرها. واحرَص على الامتثال بمعايير أخلاقية صارِمَة في شأنِ جمع المعلومات الشّخصيّة واستخدامها عند صياغة هذه المبادئ التّوجيهيّة.

إشراك المشاركين

يُرجَى الرّجوع إلى الفصل الثالث، المُعنوَن المشاركة، الّذي تردُ فيه إرشادات في شأن الموضوعات الرّئيسة الّتي ينبغي أخذها في الاعتبار، بما في ذلك فتح الأبواب، وإيجاد المساحات الآمنة، وإدارة التّوقعات، والتّنسيق، والرّصد والتّقييم. فمن الأهميّة بمكان، أن تُوضّحَ، منذ البداية، قيمةُ إشراك المشاركين في عمليّة التّوثيق، وأن تُقدّمَ معلومات واضحة وشفّافة حول العمليّة التّوثيقيّة، وأهدافها، ونتائجها المحتملة- كالموقع الإلكتروني، وبيانات الاتصال، وضمانات الموافقة والسّرّيّة.

تختلفُ طريقة انتقاء المشاركين باختلافِ المنهجيّة المُختارة. ومن بين هذه الطرائق، عيّنة كرة الثّلج، والاختيار العشوائيّ، والدّعوة العامّة للمشاركة، والاختيار المُتعمَّد. وفي هذا الصّدد، ستجدُ، في ختامِ هذا الفصل، روابط تُحيلكَ إلى مجموعةٍ من طرائق انتقاء المشاركين.

ويُؤثّر هدفُ نشاط التّوثيق ومنهجيّته في تحديدِ مكانِه. لذا، فكّر مليًّا في المكان الّذي سيُقام فيه نشاط التّوثيق، وتأكّد من تحديدِ توقيتهِ على نحوٍ يكونُ مناسبًا مِن النّاحيتَيْن السّياقيّة والثّقافيّة، على أن تراعيَ في ذلكَ كلًّا من النّوع الاجتماعيّ، والعمر، والدّين، وغيرها من الدّيناميات. واحرَص على أن يكونَ المكان آمنًا ومريحًا، وفي مساحةٍ خاصّةٍ، ولا تتوانَ عن تقديم الدّعم إن كان ضروريًّا- أكانَ ذلكَ من قريبٍ أو صديق، على سبيل المثال، أو عبر الإحالة إلى خدمات الصّحّة العقليّة والدّعم النّفسيّ الاجتماعيّ. ووظِّف مترجمين موثوقين إن كان المشاركون يتحدّثون بلغةٍ أو لهجة مختلفة عن تلك الّتي تتحدّثها.

المخطّط الزّمنيّ

فكّر مليًّا في الإطار الزّمنيّ لعمليّة التّوثيق، وفي عددِ الاجتماعات المتوقّع أن تتطلّبه هذه العمليّة. واحرص على أن تُوضّح تلكَ المعلومات للمشاركين وللمجتمعات المتضرّرة بشكلٍ أعمّ. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن يطولَ أمد عمليّات تخليد الذّكرى، في حين أنّ توثيق انتهاكات حقوق الإنسان الّتي حصلت خلال فترةٍ محدّدة قد يستغرق عادةً مدّة أقصر.

التخزين ونظام الاسترجاع

تستخدم المنظمّات والأفراد مجموعةً واسعة من الأدوات التّقنيّة في أعمال التّوثيق الّتي تقوم بها، بدءًا من محرّر مستندات جوجل (Google Docs) وجداول بيانات مايكروسوفت إكسل (Microsoft Excel)، وصولًا إلى أنظمة قواعد البيانات التي يتم إنشاؤها بشكلٍ خاص حسب الطلب[20]. وفي هذا الصّدد، ستجدُ، في ختام هذا الفصل، روابط تُحيلكَ إلى مجموعةٍ من أدوات التّوثيق الحاليّة المفتوح الوصول إليها.

أمّا جهود التّوثيق فهي، في معظَمها، عبارة عن عمليّة مؤلّفة من خمس مراحل وهي: جمع المعلومات، والتّحقّق منها، وإدارتها، وتحليلها وتصويرها، وتعميمها. وعادةً ما تدعمُ بعض الأدوات العمليّة الأوّليّة من تجميع المعلومات والتّحقّق من صحّتها، في حين أنّ أدواتٍ أخرى تدعم إدارتها، وتحليلها، وتصويرها. ونظرًا إلى أنَّ الكثير من هذه الأدوات تملكُ وظائفَ تصلحُ لِهاتين الفئتين، يجبُ اعتبارهما مجالَيْ تركيزٍ واسعَيْ النّطاق بدلًا من اعتبارهما مجالَيْن متبايِنَيْن كليًّا[21].

من الأهميّة بمكان أن تُحسن انتقاء الأداة المناسبة لتخزين المعلومات الّتي قمت بتجميعها، واستخدامها، وتحليلها، ومشاركتها. وعليكَ أن تُفكّرَ في مراقبة جودة المعلومات، وأمنها، وسرّيّتها، وفي ما إن كانت إمكانيّة الوصول إلى النّظام مفتوحة أو محدودة. وفي حالِ ساورَكَ أيّ شكٍّ، اطلب المساعدة من متخصّص تقنيّ مؤهّلٍ في شأن طريقة تصميم نظام مناسبٍ للتّخزين والاسترجاع، وصيانته، وتحديثه بما يناسب احتياجات المجتمع النّازح واحتياجات منظّمتكَ.

استخدام المعلومات

أبرِم وأصحاب الشّأن المعنيين اتفاقاتٍ حول كيفيّة الوصول إلى المعلومات واستخدامها. واحرص على أن تُزوّد المُشاركين بالتّقارير حولَ مجرى العمليّة، والبيانات، والتّحليل، كلّما أمكنكَ ذلكَ، من أجل توخّي الدّقّة والحفاظ على المصداقيّة والثّقة مع المجتمعات النّازحة والمضيفة.

تجربة منظّمة اليوم التّالي في توثيق الثّورة السّوريّة

اليوم التّالي هي إحدى المنظّمات الأبرز الدّاعية إلى العدالة الانتقاليّة في إطار النّزاع السّوريّ، وقد وضعت أسس تقوية المجتمع السّوريّ والتّأثير في صنّاع القرار على نحوٍ يخدم أهداف العدالة الانتقاليّة. وتُركّز منظّمة اليوم التّالي على ستّ ركائزَ أساسيّة هي: سيادة القانون، والعدالة الانتقاليّة، وإصلاح القطاع الأمني، والإصلاح الانتخابي، وتشكيل جمعية دستورية، والتّصميم الدّستوري، وإعادة الهيكلة الاقتصاديّة، والسّياسة الاجتماعيّة.

لقد نفّذنا عددًا من المشاريع الّتي تدعمُ توثيق مختلف انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة على مَدارِ الثّورة السّوريّة:

مشروع التّوثيق الوطنيّ: أسّسنا قاعدة بيانات إلكترونية تضمّ مليونَي وثيقة عقاريّة لحماية حقوق السّكن، والأرض، والملكيّة للسّوريّين النّازحين قسرًا22.

مشروع التّوثيق الوطنيّ: أسّسنا قاعدة بيانات إلكترونية تضمّ مليونَي وثيقة عقاريّة لحماية حقوق السّكن، والأرض، والملكيّة للسّوريّين النّازحين قسرًا23.

مشروع الهجرة القسريّة: نُفّذ المشروع المُعنوَن "عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة" في إطار عملِ العدالة الانتقاليّة، ومع التّركيز على المصارحة، والمحاسبة، والمصالحة. ونعتقدُ أنّ نتائج هذا المشروع ستُوظّفُها آليّات العدالة الانتقاليّة المستقبليّة من أجل:

- بناء قاعدة بيانات تشملُ حالة 10,000 نازحٍ قسرًا.
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، بما فيها الحالات التي اختبرت الانتهاكات قبل النّزوح القسريّ الأوّليّ وأثناءه وبعده.
- الاحتفاظ بسجلٍ حول وثائق الملكيّات للأفراد والمجتمعات النّازحة[24].

تهجير بعد تهجير – الذّاكرة الشّفويّة لفلسطينيّين سوريّين: وُثّقَت الشّهادات الشّفهيّة للفلسطينيّين-السّوريّين الّذين تعرضوا للهجرة القسريّة، وجُمِعت مكامِنَ ضعفهم المُشتركة. وقد فَتَحَ الكتاب الّذي يتضمّن هذه الشّهادات أبعادًا تاريخيّةً عبر الربط بين شهادات الرّواة في شأن الهجرة القسريّة أثناء النّزاع السّوري من جهة، والقصص التي رواها أسلافهم في شأن الهجرة القسريّة للفلسطينيّين في العام 1948 من جهةٍ أخرى.

مشروع تعزيز التّماسك المدني والمساءلة: لقد قمنا بتقديم الدّعم للنّاجين من الاحتجاز وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ولعائلات المفقودين، وذلكَ من أجلِ ضمان تبادل التّواصل والمناصرة بينهم وبين آليات المحاسبة الدّولية كالآليّة الدّوليّة المحايدة والمستقلّة، ولجنة التّحقيق، واللّجنة الدّوليّة لشؤون المفقودين.

نعتقدُ، في منظّمة اليوم التّالي، شديدَ الاعتقاد أنَّ التّوثيق ركنٌ أساسيّ لضمان العدالة الانتقاليّة في سوريا، فهو يقدّم سجلًّا ماليئًا بالاعتداءات والانتهاكات المرتكبة في الماضي ليُوظَّفَ في إقامة دعوى قضائيّة، وتحقيق العدالة للضّحايا/ النّاجين. إلى جانب ذلك، يُقدّم التّوثيق الأدلّة الدّاعمة للادّعاءات، ويثبّت حقائق موثوقةً عن الماضي، ويضمن المحاسبة، ويمنع وقوع انتهاكات مماثلة. لذا، نرى في التّوثيق ضرورةً لضمان تحقيق العدالة للضحايا وعدم نسيانهم. ❖

قراءاتٌ وموارِدُ إضافيّة

المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، محفوظات حيّة: الأداة التّمهيديّة لإنشاء المحفوظات الشّفهيّة لحقوق الإنسان وتنظيم عمليّة التّوثيق في منظّمات المجتمع المدنيّ: Living Archives: An Introductory Toolkit for Civil Society Organizations in the Creation of Human Rights Oral Archives and Organizing Their Documentation.

منظمة العفو الدولية، بينيتيك (Benetech)، ذا إنجين روم (The Engine Room)، داتناف: كيفيّة تصفّح البيانات الرّقميّة للبحث في مجال حقوق الإنسان: DATNAV: How to Navigate Digital Data for Human Rights Research

الشّبكة الدّوليّة للمعلومات والتّوثيق في مجال حقوق الإنسان (HURIDOCS)، النّماذج الموحّدة للأحداث: Events Standard Formats برنامج النّماذج الموحّدة للأحداث هو أحد الوسائل المستخدمة لرصد انتهاكات الحقوق المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة بهدف تحديد الأنماط.

الشّبكة الدّوليّة للمعلومات والتّوثيق في مجال حقوق الإنسان، ومجموعة السّياسات والقانون الدّولي العام، وذا إنجين روم، الأدوات التّقنيّة لتوثيق حقوق الإنسان: Tech tools for human rights documentation

المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، توثيق الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الدّولية لأغراض المحاسبة، إرشادات لمنظّمات المجتمع المدنيّ: Documenting International Crimes and Human Rights Violations for Accountability Purposes: Guidelines for Civil Society Organizations

مفوّضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، كتيّب حول رصد حقوق الإنسان: Manual on Human Rights Monitoring:

الجزء السادس: رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، الفصل الحادي عشر: إجراء المقابلات: Part VI: Monitoring and documenting human rights violations. Chapter 11: Interviewing

الجزء السادس: رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها، الفصل الثّاني عشر: الصّدمات والرّعاية الذّاتيّة: Part VI: Monitoring and documenting human rights violations. Chapter 12: Trauma and Self-care

الجزء السابع: رصد انتهاكات حقوق الإنسان لبعض أصحاب الحقوق: الفصل السادس والعشرون: رصد حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الهجرة: Part VII: Monitoring the human rights of particular rights holders. Chapter 26: Monitoring and Protecting Human Rights in the Context of Migration

تجربة منظمة فانتانكا في التوثيق القائم على الفنون

يرتكز الجزء الأكبر من مشروعنا في فانتانكا، حول دمج المهاجرين قسرًا في عمليّة العدالة الانتقاليّة، على توثيق تجارب النّاجين في غامبيا وقصصهم، وذلكَ في جوٍّ يُلائمُ المجتمعات الّتي كنّا نعمل معها.

وانطلاقًا من تجاربنا السّابقة في العمل مع المجتمعات الّتي تمتلك مستويات متدنّية في الإلمام بالقراءة والكتابة، اقترحنا انتهاج عمليّة التّوثيق المُسمّاة "نهر الحياة". وقد أبدَى هذا النشاط جدواه بفضلِ طابعه غير الرّسمي. وأدركنا، استنادًا إلى التّقييمات الّتي أجريناها مع المجتمعات، أنَّ بعض النّاجين لم يحظوا سابقًا بدعمٍ يُهيّئُهم للحديث عن تجاربهم. لذا، كان اعتماد مقاربة نهر الحياة خيارًا مثاليًّا لتجنّب إعادة تعريضِهم للصّدمة، ذلكَ أنّها تمنح المشاركين الفرصة لسردِ قصصهم من دون الاضطرار إلى التحدّث عنها على الملأ، ومع الحفاظِ على إغفالِ هويّاتهم إن أرادوا ذلك. وقد امتازَ التّوثيق على هذا النّحو باشتماليّتهِ، فقد تمكّنَ المشاركونَ، من مُختلفِ الأعمار والخلفيّات، مِنَ التّعبير عن أفكارهم، كلٌّ بطريقتِه، من خلالِ الفنون. وعلّمتنا هذه العمليّة أنَّ ترجمة قصصَ المُشاركينَ شكلًا فنيًّا على الورق سهّلَ على بعضهم ابتداءَ الحديث عن تجاربهم لأنهم تمكّنوا من الاستناد إلى رسوماتهم أو صورهم، وتفسيرها.

كثيرٌ من الأشخاص المشاركين في هذا المشروع هم من عِدَاد المهاجرين العائدين الّذين لم يحظوا قط بفرصةِ إخبارِ قصصهم أو الحديث عن تأثير الهجرة فيهم، أو الإفصاحِ عن احتياجاتهم النّاجِمة مِنها. وقد أُقصُوا هؤلاء مِن عمليّة العدالة الانتقاليّة الرّسميّة، ولم يعرفوا الكثير عنها. لذا، نعملُ على جمع مشاريع "أنهار الحياة" لتُعرضَ جميعها في بيت الذّاكرة (Memory House)، وهو موقع لتخليد الذّاكرة أنشأته منظمة أخرى من غامبيا تدعى الشبكة الأفريقيّة لمناهضة القتل خارج نطاق القضاء والإخفاء القسريّ. وفي ظلّ بلوغِ ولاياتِ الآليّات الرّسميّة للعدالة الانتقاليّة نهاياتِها، يجري التّخطيط لوضعِ تدابير مُتابِعَة تؤول إلى الاستماع لِلضّحايا مِمّن لم تسنح لهم فرصةُ توثيق قصصهم أثناء العمليّات الأوّليّة. ونتوقّع أن تمنح هذه الخطوة المجتمعات الّتي عملنا معها في هذا المشروع، فرصة المُشاركةِ في مزيد من عمليّات المناصرة.

وعلى الرّغم من أنَّ "نهر الحياة" ليسَت عمليّة توثيقٍ نموذجيّة، فقد سمحت للضحايا-لا سيّما أولئك الّذين يتعذّر عليهم ابتداءُ الحديث عن تجاربهم- بالتّعبير عن أنفسهم. وقد بيّنت التّجارب المُخاضَة في مشروعنا أنَّ العمليّة هذه قادرة على منحِ الضّحايا بالثّقة الّتي تُخوّلهم المشاركة في عمليّات التوثيق اللّاحقة، وإن كانت ذات طابعٍ رسميّ أكثر. ويُمكن الاستفادَة من هذه النّتيجة أيضًا في بناء الذّاكرة حولَ تجارب المشاركين في مسألة انتهاكات حقوق الإنسان. ❖

ملحوظات

المناصرة

المناصرة، ببساطةٍ، هي أيّ فعل يسعى إلى المناشدة بقضيّة مُحدّدة، أو دعمها، أو الدّفاع عنها، أو المطالبة بها، أو الحديث عنها. إنّها فعلٌ يحضّ على التّغيير، ويُنفّذه فردٌ أو مجموعة من الأشخاص المتّحدِينَ في سبيلِ تحقيقِ هدفٍ مشترك. وترمي المناصرة إلى إيجادِ مساحة ديمقراطيّة (سواء أكانت حقيقيّة أم رقميّة) تُخوّلُ الجماعات المهمّشة أن تُعلِي صوتَها وأن يُنصتَ لها باقي أفراد المُجتمع المدنيّ وأصحاب الشّأن البارزون وأن يُبدوا لها كاملَ الاحترام والتّقدير.

يُمكن أن تشملَ المناصرة مجموعة واسعة من النّشاطات، الّتي تتضمّن على سبيل الذّكر لا الحصر ممارسة الضّغط على الحكومات من أجل إحداث تغييرات تشريعيّة أو تغييرات في السّياسات، ورصد التّغيير والتّطوّر في مسائل محدّدة، وتنظيم الحملات وزيادة التّوعية في قضايا خاصّة. ومن شأنِ إشراك العامّة من النّاس من خلالِ مجموعة من أدوات المناصرة وطرائقها، أن يمنحَ المجتمعات النّازحة وسائل مُجدية تُخوّلها إسماع أصواتها في المسائل الّتي تعتبرها من الأولويّات. وفي سياق الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة، قد تشير المناصرة إلى السّعيّ إلى زيادة الوعي العام، وتحسين السّياسات وأطر العمل القانونيّة، والتّأثير في جداول أعمال المجتمع المدنيّ، من أجل التّشجيع على تنفيذ عملية عدالة انتقاليّة اشتماليّة ترتكز على الضّحايا، وتدمج الهجرة القسريّة بأسلوب مستجيب للسياق.

إنّ استراتيجيّة المناصرة الّتي تصبّ جلّ تركيزها على مجتمعات المهاجرينَ قسرًا، يجبُ أن تقومَ على أساسِ تحليلٍ سياقيّ سليم، وأن تضعَ احتياجات الأفراد المتضرّرين وأولويّاتهم في صلبِها. وينبغي أن تكون موجّهة نحو المجتمع ومُقادَة بِهِ؛ ولهذا الغرض، لا بدَّ أن تلبّي استراتيجيّة المناصرة الاحتياجات العامّة للمجتمع، المرتبطة بالعدالة الانتقاليّة والهجرة القسريّة، وأن تنظرَ في الاحتياجات المتنوّعة للأفراد المختلفين داخل المجموعة (كالشّباب، والنّساء، والأشخاص المُختلفين في الميول الجنسيّة، والهوية الجندريّة، والتعبير الجندري، والسّمات الجنسية؛ وكبار السّن وذوي القدرات المُتفاوِتَة). أما استراتيجيّات المناصرة مجتمعيّة القيادة، فيجبُ أن تكون مستدامةً، وأن تقدّم سبيلًا لأفراد المجتمع بأنفسهم ليتملّكوا هذه العمليّة ملكيّةً كاملة. ويُعدّ التّواصل ركيزةً أساسيّة في كلّ ذلكَ، ويجبُ أن يُراعيَ الحساسيّات الثّقافيّة، والدّينيّة، واللّغويّة.

التّصميم

بغض النّظر عن موضوع استراتيجيّة المناصرة، لا بد من إيلاء العمليّة عنايةً وافية، والتأكّد من أنّ المهاجرينَ قسرًا يملكونَ المهارات والمصادر اللّازمة الّتي تُخوّلهم المطالبة باحتياجاتهم الخاصّة. لذا، يجبُ أن يتضمّن تصميمُ أيّ نشاطِ مناصرة تشاركيّ، بناءَ القدرات في مجموعة من الموضوعات ذات الصّلة، كمحو الأمّيّة القانونيّة، وجمع التّبرعات، والرّصد والتّقييم.

حدِّد المشكلات والثّغرات الخاصّة

تكمنُ الخطوة الرّئيسة الأولى في تحديد المشكلة/ المشكلات والثّغرة/ الثّغرات المرتبطة بالهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة الّتي تودّ المجتمعات المتضرّرة معالجتها. فاستعِن بالمعلومات التي جُمعت أثناء مرحلة التّقييم و/أو التّوثيق من عمليّة المشاركة على تحديدِ المسائل الرّئيسة الّتي يجبُ التّركيز عليها.

وبمجرّد أن تُحدّدَ المشكلة أو المسألة، يصبح ممكنًا تحديد أهداف واقعيّة بالتّعاون مع أطراف آخرين للمساهمة في معالجتها. وقد تتضمّن هذه الأهداف ما يلي:

- إنشاء مجموعة خاصّة بالضّحايا، قادرة على مراقبة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة في ما يخصّ الهجرة القسريّة.
- إطلاق عمليّة مصارحة وتخليد ذكرى ترتكز على المجتمع، مع إشراك المجتمعات النّازحة والمضيفة من أجل تحسين التلاحم المجتمعيّ.
- إطلاق حملة توعيةٍ قائمةٍ على الفنون في شأن الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة، مع الاعتماد على مسرح الشارع لتحسينِ الفهم العام حولَ المسائل المرتبطة بالهجرة القسريّة.
- العمل مع محامين مِمّن يبدونَ التّضامن مع المُهاجرينَ قسرًا، ويُناضلون في سبيلِ الإقرارِ بهؤلاء على أنّهم يمتلكون صفة قانونيّة منفصلة.

تجربة منظّمة اليوم التّالي في المناصرة البحثيّة

نعملُ، في منظمة اليوم التّالي، منذ أربع سنواتٍ مع مجموعة "جسور الحقيقة"، الّتي تتألّف من ثماني منظّمات سوريّة، تُناضل من أجلِ تحقيق العدالة الكاملة والمُجدية لعددٍ غير محدودٍ من ضحايا النّزاع والاضّطهاد المُمارس على أيدي النّظام السّوريّ. وتهدف هذه المجموعة إلى تقديم الدّعم للضّحايا/ النّاجين، وإيصال أصواتهم، وإخبار قصصهم.

نستضيف في المنظّمة أيضًا مجموعة تنسيق العدالة الانتقاليّة25، وهي مجموعةٌ من المنظّمات الّتي تأسّست في العام 2014، وتعمل في مجال العدالة الانتقاليّة. لقد قمنا بنشر عددٍ من الأبحاث حول أهميّة إنشاء مسارٍ سوريٍّ للعدالة الانتقاليّة، تحديدًا في تقريرٍ حملَ عنوان "خارطة الانتهاكات في سوريا على مدار ستِّ سنوات"26.

خلالَ بذلِنا جهودَ المناصرة في مجالَيْ النّزوح القسريّ والعدالة الانتقاليّة، أعدَدْنا عددًا من التّقارير الّتي تتضمّن ما يلي:

- **أوراق بحثيّةٌ حول الإسكان، والأراضي، والملكيّات**
  - **واقع حقوق الملكيّة، والأراضي، والسّكن في سوريا[27]:** قبل مرحلة النّزاع وخلالها، استشعرنا أنَّ هذا البحث سيساعد على فهم الظّروف والقوانين الّتي ينفّذها النّظام السّوريّ للسّيطرة على ملكيّات النّازحين.
  - **دور العدالة الانتقاليّة "آليّات جبر الضّرر والتّعويض" في معالجة مشكلات الملكيّة والسّكن في سوريا[28]:** تطوير مفهوم العدالة الانتقاليّة، والاجتهاد القضائيّ وممارسته، وخصائص العدالة الانتقاليّة، وآليّاتها، مع الأخذ في الاعتبار مشاكل حقوق الملكيّات والسّكن على اعتبارها معضلة سوريّة، بالإضافة إلى تحدّيات العدالة الانتقاليّة في سوريا.
  - **حقوق الملكيّة في سوريا من منظور جندريّ[29]:** يعالج البحث مسألة حقوق الملكيّة للنّساء في القانون الدّولي والتّشريع السّوريّ، ويسلّط الضّوء على قضايا أخرى تؤثّر في حقوق الملكيّة والسّكن، بالإضافة إلى التّدخّلات الحكوميّة والمدنيّة لضمان حقّ النّساء في الملكيّة والسّكن على الصّعيد الوطنيّ، والإقليميّ، والعالميّ.
  - **متغيّرات الهويّة الدّيموغرافيّة وتأثيراتها على النّسيج المجتمعيّ وحقوق الملكيّة وعودة اللّاجئين[30]:** يفصّل هذا التقرير مخاطر تغيير الهويّة الحضريّة والدّيموغرافيّة، بالإضافة إلى الصّعوبات القانونيّة والعمليّة الّتي تواجه أصحاب الأملاك في استعادتهم لأملاكهم، وانعاكسات التّغيّرات الدّيموغرافيّة والسّياسات العقاريّة، وحقوق اللّاجئين السّوريّين-وفي مقدّمتها، حقُّ العودة.
  - **الإصلاح الانتخابيّ وعمليّة الانتقال الدّيمقراطيّ في سوريا[31]:** يعرض التّقرير مراجعةً تحليليّةً ونقديّةً لأطر العمل القانونيّة والمؤسّستيّة المرتبطة بالانتخابات في سوريا، ويُقدّم رؤيةً ومقترحات للعمليّة الانتخابيّة المستقبليّة. وهو يستهدفُ بشكلٍ أساسيّ الجهات الفاعلة المختلفة في السّياق السّوريّ.
- **المواد الإعلاميّة في شأن العدالة الانتقاليّة**
  - فيديو صُوّر بالتّعاون مع مشروع جسور الحقيقة في شأن عمل منظّمة اليوم التّالي في توثيق قصص ضحايا الانتهاكات
  - مقابلة أجرتها صحيفة عنب بلدي مع منسّق مشروع جسور الحقيقة عبّاس الموسى، تحدّث فيها عن المشروع، وعن الدّور الّذي تضطلع به منظّمة اليوم التّالي في دعم جهود العدالة الانتقاليّة في سوريا
  - دليل في ظلام لا يعرف النور[32]، يكشف واقع المعتقلين والمخفيّين قسرًا في سوريا وعائلاتهم. يروي هذا الدليل رحلة الألم الّتي عانَها الضّحايا وعائلاتهم، وينقل قصص بعضهم، بهدف زيادة الوعي في شأن محنة الضّحايا السّوريّين، والحثّ على اتخاذ الخطوات اللّازمة للدّفاع عن حقوقهم والتّشجيع على العدالة الشاملة في شأنِ الجرائم المرتكبة بحقّهم. أُنْتِجَت نسخة مسموعة وفيديو ترويجيّ خاصّ بالدّليل.
  - حملة مناصرة من خلال سلسلة من الفيديوهات الّتي توثّق شهادات لعائلات المفقودين: الفيديو 1، الفيديو 2، الفيديو 3.
  - فيلم الرّسوم المتحرّكة القصير بكرا منكفي الّذي يروي قصّة لاجئة سوريّة تسعى جاهدةً إلى معرفة مصير زوجها، المعتقل على يد السّلطات السّوريّة. فاز الفيلم بسبع جوائز دوليّة.
  - معرضٌ فنيٌّ للرّسوم التّعبيريّة في شأن التّهجير القسريّ في شمال سوريا تحت عنوان التّهجير القسريّ، يصوّر معاناة النّازحين بعد أن أجبروا على مغادرة منازلهم. هدفُ المعرض كان تسليط الضّوء على معاناة النّازحين.

نحنُ، في منظّمة اليوم التّالي، نعتقد أنَّ دور المناصرة في عمليّات العدالة الانتقاليّة ضروريٌّ للتّأكّد من أنّ الأفراد النّازحين قسرًا يحصلون على الدّعم والحماية اللّازمين؛ فالمُناصرةُ أداةٌ أساسيّة لدعم حقوقهم والتّأكّد من أنّ أصواتهم تلقَى آذانًا مُصغية، وأنّهم لن يُتركُوا أثناءَ تنفيذ عمليّات العدالة الانتقاليّة.

يمكن الاستفادة من المناصرة لزيادة الوعي المحليّ والدّوليّ في شأن أوضاع النّازحين، والحثّ على وضع سياسات تحمي حقوقهم وتعزّزها. ويمكن استخدامها أيضًا لدعم تنفيذ جبر الضّرر وغيرها من التّدابير الّتي تعالج الأذى الّذي عانوه. ❖

وبهدف المساعدة على تجنيب النّاجين التّعرّض لِلإرهاق، والتّخفيف عنهم حدّة الصّعوبات، يجبُ العمل مع أفراد المجتمع المشاركين للتّأكّد من أنَّ استراتيجيّة المناصرة المخطَّطَ لها محددةٌ، وقابلةٌ للقياس، والتّطبيق، وواقعيّة، ومحدّدَةٌ زمنيًّا.

أعدِد خريطة لأنشطة المناصرة التّاريخيّة والحاليّة

من الأهميّة بمكان، إدراكُ أهمية عمليّات المناصرة المُنظّمة في المنطقة سابقًا وحاليًّا –على المُستوى الوطنيّ، والإقليميّ والمحليّ- وتستهدف (أو استهدفت) بعض مظاهر الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة. فمن شأنِ التّنسيق الحثيث مع أصحاب الشّأن أن يُساهمَ في تحديد احتمالات التعاون وتجنّب تكرار العمليات وتخفيض احتمالِ إرهاقِ النّاجين وإعادة تعريضهم للصّدمات. لذا، حاول أن تتواصلَ مع هيئاتٍ أخرى قامت سابقًا بالعمل على موضوع الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة، وذلكَ بهدف الاستفادَةِ من عملها وتعزيز ما قامت به. وفي هذا الصّدد، لا بدّ من تأمين التّواصل الفاعل مع السّلطات المحليّة والإقليميّة من أجل ضمان موافقتها على أعمال المناصرة المخطّطِ لها، بما فيها الحصول على التّصاريح اللّازمة، ممّا يُقلّص خطرَ تعرّضها للتعطيل والمعارضة.

حدِّد شرائح الجمهور المستهدفة

يجبُ أن تضع بدايةً خطّةً تتضمّن شرائح الجمهور المختلفة الّتي تود العمل معها، كي تُحسِنَ اختيار مقاربتك. ويمكن أن تتنوّع هذه الشّرائح ما بينَ الجهات الأبرز، بشكلٍ بديهيّ، كواضعي السّياسات، والمشرّعين العاملين في مسائل العدالة الانتقاليّة والهجرة القسريّة، والجهات الأقل بروزًا كالمؤثّرين على مواقع التّواصل الاجتماعيّ الّذين شاركوا في الحديث عن مسائل مرتبطة بالعدالة الانتقاليّة. وتنبَّهْ إلى العوامل السّياقيّة الّتي تؤثّر في شرائح الجمهور، بما فيها العوامل الدّيمغرافيّة، والموقع الجغرافيّ، واللّغة.

حاولْ بعد ذلك أن تُحيطَ بمعارف كلّ شريحةٍ من هذه الشرائح، وبكيفيّة تمكّنها من الوصول إلى المعلومات. فيجبُ عليكَ، على سبيل المثال، أن:

- تحدِّد مستوى إلمامِهم بالمسائل المرتبطة بالهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة.
- تحدِّد الوسائل الإعلاميّة الّتي يستخدمونها عادةً، ونوع المحتوى الّذي تُقدّمهُ، سواء أكانت وسائل إعلاميّة مطبوعة (كالتّقارير البحثيّة، والموجزات السّياسيّة، والصحف) أم مسموعة-مرئيّة (كالتّلفاز، والرّاديو، ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، والرّسوم البيانيّة، والفنون).
- تحدِّدَ سبل التّواصل الشّخصيّ المفضّلة، على غرار ورش العمل، والمؤتمرات، واللّقاءات المجتمعيّة، والأماكن العامّة غير الرّسمية؛ أو المنزل.

طوِّع الاستراتيجيّة بحسبِ كلِّ شريحةٍ من الجمهور على حدة

خصِّص نقاطَ رسالةٍ مُحدّدة لكلِّ شريحةٍ من شرائح الجمهور المُحدّدة، واحرص أن تكون النبرَة واللّغة مناسبتَيْن ومُستساغتَيْن. وتأكّد أنَّ صياغةَ رسالتكَ:

- تُحدّد بوضوحٍ هدفكَ في شأنِ الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة، وتشدّد على أهميته.
- توضّح، بما لا لُبسَ فيه، المشكلة/ المشكلات والحل/ الحلول.
- تتجنّب تكرار رسائل المناصرة السّابقة، وتخبر النّاس بأمورٍ جديدة لم يُفكّروا فيها من قبل.
- تجذب الانتباه وتكون مدعّمة بالأدلّة.

تجربة مُستشاريّة حقوق الإنسان والنّزوح في أهميّة المناصرة الجماعيّة

طوال سنينَ العمل في مُستشارية حقوق الإنسان والنّزوح، دأبنا على تأمين الحماية وضمان حقوق الجماعات النّازحة. وكولومبيا بلدٌ يحتضنُ أكثر من تسعة ملايين ضحّيةِ نزاعٍ مسلّح؛ من بينهم، أكثر من 80% من ضحايا النّزوح القسريّ. لقد عملنا عن كثبٍ مع مجموعة ضحايا التّهجير من النّساء الكولومبيّات-الأفريقيّات، المعروفة باسم "لا كومادري"، في سبيلِ تحسين فرص تحقيق العدالة، وجبر الضّرر، وبناء سيناريوهات للذّاكرة والتّشافي، وذلكَ في إطار عدم تكرار العنف. وقد سعيْنا إلى انتزاعِ اعترافٍ من الدّولة الكولومبيّة من أجل جبر الضّرر الجماعيّ لنساء لا كومادري، اللّواتي وقعْنَ ضحيّة الأضرار الفرديّة والجماعيّة النّاجمة مِن التّهجير لأسباب مرتبطة بالنّزاع المسلّح.

عملت لا كومادري على تعزيز آليّات المناصرة الخاصّة بها كعمليّة تنظيميّة. أمّا مُستشاريّة حقوق

الإنسان والنّزوح، وهي شريكةٌ لا كومادري في عمليّات المناصرة، فقد صبّت جُلَّ تركيزها على دعمِ جبر الضّرر للأشخاص المُهاجرينَ في أربع حالات، علمًا أنّها خصّت كُلّ حالة باستراتيجيّةٍ فريدة، وذلكَ على النّحو المُبيّن أدناه:

- العدالة الانتقاليّة (وُضعت الآليّات الرّسميّة بموجب اتّفاقيّة السّلام المُبرمة في العام 2016: الولاية القضائيّة الخاصّة من أجل السّلام، ولجنة تقصّي الحقائق في كولومبيا، ووحدة البحث عن المفقودين). لقد رافقنا لا كومادري عندَ تسليمها تقارير مختلفة حول أثر النّزاع على النّساء السّود طوال فترة نظام السّلام الشّامل، بالإضافة إلى تقارير حول التّوصيات الّتي طرحتها لجنة الحقيقة في تقريرها الأخير.
- انتزاع إقرارٍ من الحكومة الكولومبيّة بالأفراد على أنّهم ضحايا، وتحديدًا أمام وحدة الضّحايا، وتعهّدها بأن تضمنَ جبر ضررهم جماعيًّا.
- العدالة، والسّلطة العامّة عبر المحكمة الدّستوريّة. لقد واصلنا صياغة تقاريرَ رُفِعَت إلى المحكمة لتوجيه الأوامر لمؤسسات الدّولة من أجل رعاية النّساء السّود والفئات السّكّانيّة المهجّرة قسرًا.
- منظّمات المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان. لقد عزّزنا أوجه التّآزر من أجل تقويّة عمليّات الحوادث المشتركة الّتي تساهم في توصّل النّساء السّود إلى الحقيقة، وتحقيق جبر الضّرر، والعدالة، وعدم التّكرار.

أمّا مشروع الجداريّة فيندرجُ في خانةِ عمليّات المناصرة الّتي تعاونّا على إنجازِها، كونها استراتيجيات آيلة إلى عدم التّكرار، والذّاكرة، والتّشافي. وفي هذا السّياق، تمّ تجهيز استراتيجيّة جديدة بعد تنفيذ الجداريّة:

- التّشجيع على رسم جداريّة مجتمعيّة كتمرينٍ تصالحيّ وتمرين لصونِ الذّاكرة في إطار ضماناتِ عدم التّكرار. ومن أجل تحقيق ذلك، أنشأنا حسابًا حيًّا يُواكِب عملية رسم الجداريّة، وقد أُرفِقَ بفيديو تمّت مشاركته مع الجهات الحكوميّة، والهيئات الدّوليّة، والمجتمع المدنيّ.
- قَوْلَبَة التّجربة في نظامٍ يُخوّلُ إعادة تكرارها في سيناريوهات أخرى مع الضّحايا. ويمكن اعتبار هذه الخطوة أداةً وثيقة الصّلة بالتّوصيات الّتي وُضعت في التّقرير النّهائي للجنة الحقيقة الّتي ترمي إلى بناء ثقافة السّلام.

أُشْرِكَ المشاركون ممّن كانوا جزءًا من تطوير استراتيجيّة المشروع بعملية تقييم هذه المقاربة. وبفضلِ ذلك، تمكنّا من استحداث هاتين الفكرتين الأخيرتين للاستمرار بمناصرة حقوق النّازحين. ❖

أقِم الشّراكات مع حلفاء محتملين، وذلكَ من خلال التّواصل مع المنظّمات وأصحاب الشّأن الآخرين الّذين يعملون مع كلّ شريحةٍ من شرائح الجمهور على حدة. وحدِّد واضعي السّياسات، وغيرهم من الفاعلينَ المؤثّرينَ ممّن يستطيعون تأييد خطابك؛ كما حدِّد المنصّات الإعلاميّة وطرق التّفاعل الّتي تمكّنك من الوصول إلى مُناصِري قضيّتك. وحدّد نوع الإعلام الّذي سيؤدّي هذه الرّسائل (كوسائل التّواصل الاجتماعيّ، والرّاديو، والتّلفاز، والصّحف، والمنشورات، وغيرها). ثمّ ابحث عن طرائق التّفاعل الشّخصيّ الّتي ستؤدّي هذه الرسائل أيضًا (كالفوكس بوب، والأماكن الآمنة، وحلقات الاستماع، والاجتماعات عبر الإنترنت، ونقاشات مجموعات التّركيز، والمؤتمرات).

ضَع الميزانيّة وخطّة العمل

حدِّد القدرات والموارد (كالتدابير اللّوجستيّة والدّعم التّقنيّ) اللّازمة لإنجاز كلّ نشاطٍ على حدة، وضع ميزانيته المطلوبة أيضًا. فعلى سبيل المثال، كم ستبلغ التّكاليف المباشرة والمُرتبطة ببثٍّ من خمس دقائق على الإذاعة المحليّة في شأن الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة؟

أعدِد خطّة عملٍ تطرحُ جدولًا زمنيًّا واقعيًّا ومُلائمًا لِتسلسل الأنشطة. وحدّد المسار الحرج لضمان تنفيذ خطّة العمل بأكملها، ومراقبة الأنشطة باستمرار، بغيةَ التّأكّد من بلوغها الأهداف المحدّدة.

قيِّم

من الأهمية بمكان أن تبقى مسؤولًا أمام المجتمع طوال فترة تصميم عمليّة المناصرة وتنفيذها (للاطّلاع على الإرشادات المفصّلة، راجع الفصل الثّالث المُعنون المشاركة). ومن شأنِ التّعاون مع المُجتمع المُتضرّر في وضعِ خطّة العمل والجدول الزّمنيّ، والتّأكّد من توفير نسخٍ صلبة وإلكترونيّة عنها، أن يُساهمَ في ضمانِ نَيْل موافقة المجتمع المتضرّر على تلكَ الأنشطة ودعمه تنفيذها. لذا، احرَص على أن تُوفّر، بشكلٍ مُستمرّ، مساحات آمنة من أجل جمع الملاحظات في شأن نشاط المناصرة ، وأن تُجريَ التّعديلات على النّشاط في حال اقتضى الأمر ذلك. ويجبُ أن تُقيمَ قنوات اتّصال واضحة بين المجتمع وبين طرفٍ ثالثٍ محايدٍ من أجلِ مُعالجةِ أيّ شكوى أو إساءة سلوكيّة.

قراءاتٌ وموارِدُ إضافيّة

المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، بثّ روح التّجديد: توظيف الإعلام في دفع المناصرة قدمًا: Making it New: Using Media to Advance Advocacy

المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، إنشاء حملة مناصرة: أداة لممارسي تخليد الذّاكرة: Creating an Advocacy Campaign: A Toolkit for Memory Practitioners

مسرّع المُناصرة، أدوات المناصرة: Tools for Advocacy

ملحوظات

الخلاصة

مِن مُنطلقِ الإقرارِ بحجمِ الجهود الّتي يجبُ أن تُبذلَ بعدُ من أجلِ رأب الفجوة القائمة بين فئةٍ درجَتْ على التّعاملِ مع مُجتمعات المهاجرة قسرًا من جهة، وفئةٍ تعملُ على مسائل العدالة الانتقاليّة من جهةٍ أُخرَى، وُضعَ هذا الدّليل الّذي يسعى إلى أن يقومَ مقامَ مُساهمةٍ مُجدية في سبيلِ تحسينِ التّقارب بينَ هاذَيْن المجالَيْن المرتبطين على الرّغم من تباعدهما مفهومًا.

فهَذا المنشور، من خلالِ تقديمِهِ إرشاداتٍ بَيّنَة، ومفهومة وعمليّة في شأن أربعة مجالات محوريّة رئيسة، كما مِن خلالِ استنادِهِ إلى مصادر حاليّة مفتوحٍ الوصول إليها، إنّما يرمي إلى تزويد الممارسين، وواضعي السّياسات بالأدوات الّتي تُخوّلهم إقامة الرّوابط، والمُحافظة على الحوارات، والمشاركة في وضع المقاربات المبتكرة المُتمركزة حول النّاجين الّتي تُوطِّد أواصر العلاقة القائمة بين الهجرة القسريّة والعدالة الانتقاليّة، ومن شأنِ تزايد التّنسيق داخل القطاعات المُتعاملة مع مجتمعات المُهاجرينَ وفي ما بينها، والتوصّل إلى فهم أفضل وأكثر اشتمالًا لمُختلف احتياجات هذه المجتمعات بما فيها تلكَ المُتعلّقة بالعدالة الانتقاليّة، أن يُثمرَ حتمًا منتجات قصيرة الأمد وطويلة الأمد، ترضي مجتمعات المهاجرينَ قسرًا.

لقد انبثقَ هذا الدّليل وهذه المبادئ التّوجيهيّة مِن عمليةٍ رائدة في الابتكار المُشترك، استندَت خلالَها المنظّمات المحليّة الشّريكة في المشروع إلى تجاربها المُستفيضة في التّعامل مع مجتمعات المهاجرين قسرًا في كولومبيا، وغامبيا، والسّودان، وسوريا، وذلكَ بهدف إعدادِ منشورٍ يؤازرُ المنظّمات المُماثلة لها على التّعاملِ بشكلٍ فعّالٍ أكثر مع مجتمعات المهاجرين في شأنِ مسائل العدالة الانتقاليّة. وقد صاغَ هذه الإرشادات المُمارسون من أجل الممارسين، وهي تُشدّدُ على أنّ تجارب المنظّمات المحليّة تُعدُّ مصادرَ ثمينةً مُجحفةَ التّقدير، وأنّه يجبُ التّعويل عليها في السّعي إلى التّعاملِ مع المجتمعات المتضرّرة في شأنِ عدد من المسائل.

وفي الختام، يجب أن تحلَّ مجتمعات المُهاجرينَ قسرًا في صلبِ أيّ نقاشٍ يدورُ حول الإصلاح السّياسي، ووضع السّياسات، وتصميم البرامج الّتي قد تؤثّر فيهم. وعلى الرّغم من العقبات الجمّة الّتي تعترضُ المشاركة المُجدية للأفراد ومجتمعات المهاجرينَ قسرًا في عمليّات العدالة الانتقاليّة، نأملُ أن يؤدّي هذا المنشور دورًا مُجديًا، على ضآلتِهِ، في المساعدة على بلوغِ هذا الهدف.

المراجع

1 IOM, Key migration terms (المنظمة الدّولية للهجرة، مصطلحات الهجرة الرئيسة)، تمت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

2 UN OHCHR, About transitional justice and human rights (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لمحة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان)، تمت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

3 African Union, Transitional justice policy (January 2019) (الاتحاد الإفريقي، السّياسة العامّة لِلعدالة الانتقالية (كانون الثاني/يناير 2019)، الفقرة. 19)، تمت زيارة الرّابط في 11 آذار/مارس من العام 2023.

4 CSVR, Forced Migration: A transitional justice issue (April 2022) (مركز دراسة العنف والمصالحة، الهجرة القسريّة: مسألةُ عدالةٍ انتقالية (نيسان/أبريل 2022)، تمّت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023

5 ICTJ and Brookings-LSE Project on Internal Displacement, Transitional justice and displacement: challenges and recommendations (June 2012) (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومشروع مؤسّسة بروكينغز – كلية لندن للاقتصاد. حول النّزوح الداخلي: العدالة الانتقالية والنزوح: تحدّيات وتوصيات (حزيران/يونيو 2012))، تمّت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

6 ICTJ and Brookings-LSE Project on Internal Displacement, Transitional justice and displacement: challenges and recommendations (June 2012) (المركز الدولي للعدالة الانتقالية و مؤسّسة بروكينغز كلية لندن للاقتصاد. حول النّزوح الداخلي: العدالة الانتقالية والنّزوح: تحدّيات وتوصيات (حزيران/يونيو 2012)، ص.6)، تمّت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

7 CSVR, Forced migration: a transitional justice issue (April 2022) (مركز دراسة العنف والمصالحة، الهجرة القسرية: قضيةُ عدالةٍ انتقاليةٍ (نيسان/أبريل 2022)، ص.1)، تمّت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

8 CSVR, Forced migration: a transitional justice issue (April 2022) (مركز دراسة العنف والمصالحة، الهجرة القسرية: قضيةُ عدالةٍ انتقاليةٍ (نيسان/أبريل 2022)، ص.1)، تمّت زيارة الرّابط في 10 آذار/مارس من العام 2023.

9 GITJR, Forced migration and transitional justice (المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، الهجرة القسرية والعدالة الانتقالية)، تمّت زيارة الرّابط في 11 آذار/مارس من العام 2023.

10 CDA, Do No Harm: a brief introduction (المنظمة التعاونية للعمل الإنمائيّ، عدم إلحاق الأذى: مدخل موجز)، تمّت زيارة الرّابط في 21 آذار/مارس من العام 2023.

11 UN OCHA, accountability to affected people (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المحاسبة أمام المتضررين)، تمّت زيارة الرّابط في 21 آذار/مارس من العام 2023.

12 USAID, Inclusion and equity (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دمج وإنصاف)، تمّت زيارة الرّابط في 23 آذار/مارس من العام 2023.

13 USAID, Inclusion and equity (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دمج وإنصاف)، تمّت زيارة الرّابط في 23 آذار/مارس من العام 2023.

14 Institute for Security Studies, On conflict: definitions and (selected theories (2009 (معهد الدراسات الأمنية، حول النزاعات: تعريفات ونظريات مختارة (2009))، تمّت زيارة الرّابط في 22 شباط/فبراير من العام 2023.

15 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، About transitional justice and human rights (حول العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان)، تمّت زيارة الرّابط في 23 شباط/فبراير من العام 2023.

16 الشّبكة الدّوليّة للمعلومات والتّوثيق في مجال حقوق الإنسان، ما هو التّوثيق (2003)، (تمتّ زيارة الرّابط في 24 شباط/ فبراير 2023).

17 مركز بروكينجز، توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية، (تمّت زيارة الرّابط في 24 شباط/ فبراير 2023).

18 مركز بروكينجز، توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية، (تمّت زيارة الرّابط في 24 شباط/ فبراير 2023).

19 ماتيلسكي، ديكسترا، ومكغونيغل ليه، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار في المجتمع المدني متعدد الطبقات: احتمالية المحاسبة والمصارحة، ص 5 (تمّت زيارة الرّابط في 24 شباط/ فبراير 2023).

20 الشّبكة الدّوليّة للمعلومات والتّوثيق في مجال حقوق الانسان، وذا إنجين روم، الأدوات التّقنيّة لتوثيق حقوق الإنسان: لقطة سريعة للمشهد، ص 5، (تمّت زيارة الرّابط في 25 شباط/ فبراير 2023).

21 الشّبكة الدّوليّة للمعلومات والتّوثيق في مجال حقوق الإنسان، وذا إنجين روم، الأدوات التّقنيّة لتوثيق حقوق الإنسان: لقطة سريعة للمشهد، ص 5، (تمّت زيارة الرّابط في 25 شباط/ فبراير 2023).

22 حماية الوثائق الرّسميّة: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

23 حماية الوثائق الرّسميّة: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

24 عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

25 ورقة موقف وتوصيات مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية حول انشاء آلية خاصة بالمفقودين.

26 خارطة الانتهاكات في سوريا على مدار ستّ سنوات: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

27 واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

28 دور العدالة الانتقالية "آليات جبر الضرر والتعويض" في معالجة مشكلات الملكية والسكن في سوريا: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

29 حقوق الملكية في سوريا من منظور جندري: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

30 متغيرات الهوية الديموغرافية وتأثيراتها على النسيج المجتمعي وحقوق الملكية وعودة اللاجئين: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

31 الإصلاح الانتخابي وعملية الانتقال الديمقراطي في سوريا: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

32 دليلٌ في ظلام لا يعرف النّور: النسخة الإنجليزية، النسخة العربية.

ملحوظات

GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

www.gijtr.org

@GIJTR
@GIJTR